

Distr.: General
16 December 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السبعون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة العشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد كراب (نائب الرئيس) (ألمانيا)

المحتويات

البند ١٨ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: (تابع)

(أ) التجارة الدولية والتنمية (تابع)

(ب) النظام المالي الدولي والتنمية (تابع)

(ج) القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية (تابع)

(د) السلع الأساسية (تابع)

البند ١٩ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة. (http://documents.un.org/)



من البلدان التي تفتقر إلى مثل هذه الخطة. كما ينبغي للنظام المالي الدولي أن يبذل مزيداً من الجهود من أجل دعم البلدان المتوسطة الدخل، خاصة وأن الحاجة إلى بناء إمكاناتها التجارية قد حظيت باهتمام خاص في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومن المهم أن تعمل المؤسسات المالية الدولية على وضع استراتيجية للعمل مع البلدان المتوسطة الدخل والتعاون معها لتعزيز نظمها المصرفية والمالية الوطنية وزيادة قدرتها على تحمل التغيرات في الأسواق المالية. ومن الواضح أن النظام النقدي والمالي الدولي يحتاج أيضاً إلى إصلاح. وفي هذا السياق، ينبغي لصندوق النقد الدولي أن يعمل بنشاط لمنع الأزمات المالية العالمية والوطنية.

٣ - وذكر أن هناك حاجة لاتخاذ تدابير فورية وفعالة من أجل وضع حد لممارسة التدابير الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب التي لم تأذن بها هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة أو تتعارض مع مبادئ القانون الدولي، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وتنص خطة عام ٢٠٣٠ على ضرورة الكف عن استخدام مثل هذه التدابير. وينبغي أن تكون الأمم المتحدة أكثر نشاطاً في تقديم المساعدة إلى البلدان التي لا تزال هدفاً للجزاءات وغيرها من الحواجز التجارية، بما في ذلك ذات الدوافع السياسية. وتترتب على الجزاءات التي تفرض من جانب واحد في كثير من الأحيان عواقب تتجاوز الحدود الإقليمية، وتؤثر على البلدان الأخرى بالإضافة إلى البلدان المستهدفة. ولها تأثير سلبي على التعاون الإقليمي والتجارة الدولية والتعاون الاقتصادي في جميع أنحاء العالم.

٤ - وأضاف أن التعاون الاقتصادي الإقليمي، الذي يوفر السياق اللازم لمعالجة العديد من القضايا الحساسة، يتسم بأهمية خاصة بالنسبة لبيلاروس، ويمثل إنشاء الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية بالنسبة لبيلاروس،

نظراً لغياب السيد لوغار (سلوفينيا)، تولى نائب الرئيس السيد كراب (ألمانيا) رئاسة الجلسة افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ١٨ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع) (A/70/410; A/C.2/70/2)

(أ) التجارة الدولية والتنمية (تابع) (A/70/15) (Part I)، و (A/70/15 (Part II)، و (A/70/15 (Part III)، و (A/70/277، و (A/C.2/70/3)

(ب) النظام المالي الدولي والتنمية (تابع) (A/70/311)

(ج) القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية (تابع) (A/70/278)

(د) السلع الأساسية (تابع) (A/70/184)

البند ١٩ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية (تابع) (A/70/85- E/2015/77، و A/70/320، و A/70/410، و A/C.2/70/2، و (A/CONF.227/20)

١ - السيد ماكاي (بيلاروس): قال إنه من أجل تعزيز التنمية المستدامة، ينبغي أن يكون النظام التجاري الدولي مفتوحاً ويحمي مصالح جميع الدول. ويؤيد وفد بيلاروس العمل الذي يضطلع به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بوصفه وحدة الأمم المتحدة لتبادل المعلومات من أجل الدراسة الشاملة لمسائل التجارة والتنمية.

٢ - وأشار إلى أن الأمم المتحدة تفتقر إلى خطة عمل متخصصة من أجل البلدان المتوسطة الدخل. ولا بد من تصحيح هذا الوضع. وتمثل البلدان المتوسطة الدخل أكبر فئة

مؤتمر قمة الأفلية من خلال معالجة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة بشكل كلي وتقديم رؤية شاملة وعالمية. وتعتبر نتيجة ناجحة جدا تصون وتعزز الالتزامات الواردة في توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تعبئة الموارد المالية والبشرية والتقنية من أجل التنمية من منظور حقوق الإنسان. وهي تعبر أيضا عن التحول نحو تعبئة الموارد المحلية وبناء القدرات المؤسسية، بالاستعانة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من أشكال التعاون الدولي التي تكمل الجهود الوطنية وتحفزها. وعلاوة على ذلك، تؤكد خطة عمل أديس أبابا على أهمية تهيئة بيئة دولية مواتية للتنمية، بما في ذلك وجود نظام تجاري منفتح متعدد الأطراف يشجع النمو ونظام مالي دولي أكثر شمولا وأفضل تنظيما.

٩ - وأشار إلى أن الأولويات التي تجلت في خطة عمل أديس أبابا تتضمن بالنسبة للمكسيك قضايا شاملة مثل الحكم الرشيد والشفافية والمساواة بين الجنسين واتباع نهج قائم على حقوق الإنسان؛ ووضع ميثاق اجتماعي جديد يساعد على القضاء على الفقر. بمخلف أبعاده؛ ومساهمة الهجرة في التنمية في بلدان المنشأ والعبور والمقصد، فضلا عن احترام جميع حقوق المهاجرين؛ ومواصلة تقديم الدعم للبلدان المتوسطة الدخل؛ وتشجيع وضع سياسات مسؤولة على الصعيد الوطني تعزز النمو الاقتصادي الشامل للجميع؛ والنظر الشامل في التنوع البيولوجي في القطاعات الإنتاجية وبذل الجهود لمكافحة تغير المناخ؛ وتحديد الالتزام بالتعاون الإنمائي الدولي.

١٠ - السيد راتراي (جامايكا): قال إن خطة عمل أديس أبابا تشكل إطارا مفيدا للسياسة العامة يمكن أن يحسن الاتساق بين الأولويات العالمية والأهداف الوطنية بهدف تعبئة التمويل من أجل التنمية المستدامة. وأعرب عن ترحيب جامايكا بالميثاق الاجتماعي الجديد الوارد في خطة العمل،

أهم عملية للتكامل الإقليمي في السنوات الأخيرة، وتولى بيلاروس حاليا رئاسة هذه الهيئة. وينبغي أن يتاح مزيد من الفرص في إطار الأمم المتحدة من أجل مناقشة قضايا التكامل، والحوار فيما بين مختلف الهيئات المعنية بالتكامل. وربما كانت اللجان الاقتصادية الإقليمية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة أنسب المنتديات لهذا الحوار.

٥ - وأردف أن المشاركة في منظمة التجارة العالمية تتسم بأهمية كبرى لبيلاروس. كما يتسم قبول أعضاء جدد على أساس نهج نزيهة وشفافة تراعي الاحتياجات التجارية والمالية للدول الأعضاء الجدد بأهمية بالغة.

٦ - وذكر أن بيلاروس أيدت القرار المتعلق بالمبادئ الأساسية لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية، وترى أنه يعد أول خطوة مشتركة هامة نحو إنشاء نظام عادل وفعال وقابل للتنبؤ للمشاركة الدولية في هذه المسألة.

٧ - السيد دي لارا رانغيل (المكسيك): قال إن كل بلد مسؤول عن عملية التنمية الخاصة به، ويمكنه اختيار النموذج الاقتصادي الذي يرغب في اتباعه بالاستناد إلى تحليل سيادي لقدراته واحتياجاته. وبغض النظر عن النموذج المختار، ينبغي للتجارة الدولية أن توفر العملة الأجنبية الضرورية لتمويل الواردات اللازمة لصيانة الاقتصاد وتوسيع نطاقه. وينبغي أن تكون التجارة الدولية عادلة وغير تمييزية وتحترم قواعد تعدد الأطراف. وينبغي ألا تنطوي على تدابير غير منصفة من جانب واحد وأن تيسر إمكانية الحصول على السلع. وقد تم الاعتراف بالتجارة الدولية بوصفها مصدرا هاما من مصادر تمويل التنمية منذ انعقاد المؤتمر الدولي الأول لتمويل التنمية في مونتيري.

٨ - وذكر أن خطة عمل أديس أبابا هي ثمرة عشرة أشهر من المفاوضات وتعبير عن النقلة النوعية التي حدثت منذ

الصدوم في وجه الأزمات المالية والاقتصادية والتدهور البيئي وتغير المناخ والكوارث الطبيعية وغيرها من المخاطر البيئية.

١٤ - وأضاف أن تعبئة التمويل من أجل التنمية واستخدامه استخداما فعالا ليس شرطا كافيا لتحقيق التنمية. ويجب أن تظل المسائل العامة التي يمكن أن تقوض الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة قيد النظر، كمواصلة استخدام التدابير الإنمائية التي لا تراعي ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية مراعاة كاملة، فضلا عن أعباء ديون الاقتصادات الضعيفة الصغيرة الباهظة التي لا يمكن تحملها. ونظرا لحجم تأثير هذه التحديات، لا بد من التصدي لها على الصعيد الدولي.

١٥ - وفي الختام، شدد على أن القدرة على تحقيق التنمية المستدامة ستتأثر إن لم تتوصل الدورة الحادية والعشرون القادمة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى نتيجة طموحة، من دون الانتهاء من الدوحة حول التنمية ودون إصلاح المؤسسات المالية الدولية.

١٦ - السيدة بونس (الفلبين): قالت إن قوة الصادرات من السلع والخدمات ونمو الاستثمارات، بدعم من استراتيجية إنمائية تركز على الشمول والشفافية والحكم الرشيد، كانت على مدى السنوات الخمس الماضية بمثابة القوى المحركة للنمو الاقتصادي في الفلبين. ويدعو بلدها، الذي لا يزال يعتبر منظمة التجارة العالمية أداة رئيسية للمشاركة في البيئة التجارية العالمية، إلى التوصل إلى نتيجة سريعة لخطة الدوحة الإنمائية وتنفيذ مجموعة تدابير بالي. كما يحث منظمة التجارة العالمية على تيسير تعزيز المشاركة الفعالة للبلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

١٧ - وذكرت أن الفلبين تؤيد بقوة عمل الأونكتاد في هذا الصدد، وتؤكد على ضرورة تعزيز دوره كمركز تنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة لمعالجة قضايا التجارة والتنمية

وعن دعمها لتوفير نظم للحماية الاجتماعية تكون مستدامة ماليا وملائمة وطنيا، بما في ذلك الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، من أجل تلبية احتياجات أشد الفئات ضعفا.

١١ - وأعرب عن ترحيبه بإنشاء المنتدى العالمي للهياكل الأساسية، الذي ينبغي أن يعمل على تحسين المواءمة والتنسيق بين المبادرات الجديدة والقائمة المتعلقة بالهياكل الأساسية وأن يوفر في الوقت نفسه منبرا لتبادل أفضل الممارسات، وأن يقوم بإنشاء شراكات جديدة وتشجيع إدراج مجموعة أكثر تنوعا من الأصوات في المداولات المتعلقة بالهياكل الأساسية. ويعتبر القرار المتعلق بإطلاق آلية تيسير التكنولوجيا التي طال انتظارها نتيجة أخرى جديدة بالذكر للمداولات التي جرت في أديس أبابا.

١٢ - بيد أنه أشار إلى أن أحكام خطة عمل أديس أبابا غير كافية، بالنظر إلى نطاق خطة التنمية المستدامة الجديدة وطموحها. ولذلك فإن من الضروري اتباع نهج شامل يركز على التآزر بين نتائج أديس أبابا وخطة عام ٢٠٣٠.

١٣ - وذكر أن اعتماد نهج كلي يجب أن يُبرز التركيز على الجهود الجارية لتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، بما في ذلك من خلال تعبئة الموارد اللازمة لتعزيز القدرة على التكيف مع الصدمات الاقتصادية والبيئية الخارجية، التي تعاني الدول الجزرية الصغيرة النامية من حالة ضعف شديد إزاءها. وفي المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، قال وزير المالية في جامايكا إنه بسبب عدم وجود برنامج للدعم الدولي، فإن من المرجح أن تغرق الهياكل الاقتصادية الصغيرة والهشة وغير المتنوعة نسبيا لدول منطقة البحر الكاريبي في خضم المخاطر الكامنة في الاقتصاد العالمي. ولذلك، فإنه يرحب بالأحكام الواردة في خطة عمل أديس أبابا التي تسعى إلى تعزيز قدرة البلدان على

للتصرف في تضامن مع الآخرين لتحقيق فوائد التجارة الدولية التي لا حدود لها.

٢١ - واستطردت أن الفلبين تشعر بقلق بالغ إزاء هشاشة البيئة المالية والاقتصادية العالمية التي تتمثل في المزيد من الانكماش في الطلب العالمي الذي يمكن أن يشكل تحدياً لجهود الحد من الفقر. وبالتالي فإن الحاجة تدعو إلى تعزيز الالتزام المتعدد الأطراف من أجل تعزيز قدرة جميع الدول على الصمود في وجه الصدمات المالية.

٢٢ - السيدة كاراباييف (قيرغيزستان): قالت إن اعتماد برنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، بالإضافة إلى خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، قدم مساهمة هامة في التجارة الدولية والتنمية. وأشارت إلى أن قيرغيزستان تؤيد قيام نظام تجاري منفتح ونزيه وموثوق به وغير تمييزي ويمكن التنبؤ به ويتمشى مع أهداف التنمية المستدامة. ومن شأن التعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، من أجل تنفيذ الصكوك المذكورة آنفاً، أن يمكّن البلدان النامية من الاندماج الكامل في النظام التجاري المتعدد الأطراف وتحقيق التنمية المستدامة.

٢٣ - وذكرت أن قيرغيزستان انضمت في عام ٢٠١٥ إلى الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية، الذي يشمل الاتحاد الروسي وأرمينيا وبيلاروس وكازاخستان، بعد الانتهاء من إنجاز جميع الإجراءات المحلية اللازمة. وتساعد العضوية في رابطة التكامل تلك على إزالة الحواجز التي تعوق حركة السلع والخدمات ورأس المال والعمل. وعلاوة على ذلك، هناك أيضاً فرص وآفاق استثمارية جديدة أمام مشاريع الهياكل الأساسية الكبرى في مجالات الطاقة والنقل والزراعة. ويحق لمواطني قيرغيزستان العمل في أي دولة عضو

معالجة متكاملة جنباً إلى جنب مع قضايا التمويل والتكنولوجيا والاستثمار.

١٨ - وأفادت بأن الفلبين تود أن تسلط الضوء على التكامل بين مبادرات التعاون الاقتصادي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والأهداف الاقتصادية لخطة الدوحة الإنمائية، ولا سيما فيما يتعلق بأهمية الإصلاحات الجماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتمثل هذه المشاريع العمود الفقري لاقتصادات البلدان النامية كالفلبين. وقامت الحكومة من أجل تعزيز النمو الشامل للجميع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بتحديد الأولويات التالية: الاستثمار في تنمية رأس المال البشري؛ وتعزيز مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأسواق الإقليمية والعالمية؛ وبناء مجتمعات مستدامة وقوية. وتعزيز الخطة الإقليمية للتكامل الاقتصادي.

١٩ - وأشارت إلى أنه على الرغم من ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في الفلبين خلال العام الماضي، فقد ارتفع معدل الفقر إلى ٢٥,٨ في المائة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤، وذلك بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وخاصة بالنسبة للأرز، الذي يعتبر عنصراً أساسياً من عناصر نظام التغذية في الفلبين. وفي هذا الصدد، وبالنظر إلى أن الفلبين تحتل المركز الثاني عشر بين أكثر البلدان سكاناً في العالم، فقد سلطت الضوء على أهمية التجارة بالنسبة للتنمية الاقتصادية وعلى الحاجة إلى حيز سياسي كاف لتحقيق أهداف الأمن الغذائي وأمن سبل العيش.

٢٠ - وأضافت أن دعم وجود سوق عادلة وغير تمييزية ومفتوحة هو أمر حيوي لتحقيق النمو المستدام وتنمية الاقتصادات الوطنية. وينبغي ألا تتخذ هشاشة النمو العالمي ذريعة لاتخاذ تدابير مشوهة للتجارة، بل أن تعتبر سبباً

إعادة هيكلة الديون السيادية بأهمية خاصة. وإن وفد قيرغيزستان مستعد للمشاركة في حوار بناء لإنشاء سوق نزيهة وشفافة للقروض الأجنبية.

٢٨ - السيد فاسيلييف (الاتحاد الروسي): قال إن العمل الفعال الذي تضطلع به الجمعية العامة بشأن تمويل التنمية يعتبر عاملا مهما في تعزيز الشراكات من أجل تعبئة الموارد المحلية والخارجية لأغراض التنمية. وينبغي للجنة أن تعتمد قرارا شاملا ومتوازنا بتوافق الآراء بشأن القضايا المتعلقة بجدول أعمال ما بعد مونتيري.

٢٩ - وأعرب عن ترحيب وفده بخطة عمل أديس أبابا، النتيجة التي أدت إلى حد كبير إلى تيسير اعتماد خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥ في الوقت المناسب، والتي تشكل أساسا جيدا لبناء شراكة عالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيؤدي المنتدى الجديد لسد الثغرات في البنية الأساسية، الذي سيُنشأ نتيجة للقرار الذي اتخذ في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، إلى تعزيز زيادة التنسيق بين الجهود المبذولة في إطار المبادرات القائمة للهياكل الأساسية، ومصارف التنمية الوطنية والمتعددة الأطراف، وهيئات الأمم المتحدة، المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

٣٠ - وذكر أن إنشاء آلية تيسير التكنولوجيا والقرار المتعلق بتعزيز لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية يشكلا أيضا إنجازا كبيرا. ومن المهم بشكل أساسي أن تقوم الحكومات بترشيح أعضاء اللجنة، الذين سيواصلون العمل بصفتهم خبراء، وأن يعينهم الأمين العام بالتنسيق مع الدول الأعضاء. ويجب أن تستمر المناقشات الحكومية الدولية بشأن المسائل الضريبية التي ستعقد في إطار الأمم المتحدة، لا سيما خلال الدورة الاستثنائية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي تتسم بأهمية متزايدة.

في الاتحاد بموجب نفس الشروط التي يخضع لها مواطنو البلد المضيف.

٢٤ - وأفادت بأنه على الرغم من استمرار صعوبة الوضع الاقتصادي العالمي، فقد تمكنت قيرغيزستان من الحفاظ على اتجاهات نمو إيجابية. وتعمل الحكومة على تنفيذ سياسات ترمي إلى تحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار وتحسين إجراءات المساءلة الضريبية.

٢٥ - وأضافت أن النمو الاقتصادي في قيرغيزستان لعام ٢٠١٥ وفقا للبيانات الأولية الصادرة عن اللجنة الإحصائية الوطنية، بلغ ١٠٧,٣ في المائة. ونما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥ في المائة بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق.

٢٦ - وأشارت إلى أن قيرغيزستان تعاني في الوقت نفسه من آثار العوامل الخارجية. ففي أعقاب الأزمة المالية العالمية، تباطأ النمو الاقتصادي بشكل حاد، وانخفضت تحويلات المهاجرين وارتفعت أسعار المواد الغذائية. ويشكل استمرار تأثير تلك العوامل على التنمية في عام ٢٠١٥ مصدرا للقلق. وتشمل الظواهر السلبية الأخرى المسائل المتعلقة بالجزءات في المنطقة. وتعارض قيرغيزستان في هذا الصدد، التدابير الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب كوسيلة لممارسة الضغط السياسي والاقتصادي على البلدان النامية.

٢٧ - وفي الختام، ذكرت أن التقلبات الكبيرة في قيمة العملة الوطنية تشكل تحديا آخر في الآونة الأخيرة. ففي قيرغيزستان، ارتفعت القيمة الرسمية للدولار بالنسبة إلى العملة الوطنية بنسبة ١٧,٧ في المائة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥، مما أدى إلى زيادة في الدين القومي، وانخفاض القدرة على تحمل الدين وبالتالي إلى تباطؤ التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة. ويتسم تخفيف عبء الدين، وإعادة هيكلة الديون، ووضع إطار قانوني متعدد الأطراف لتنظيم عمليات

٣٥ - واستطرد أن تكرر فرض التدابير الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب على نحو متزايد يدعو إلى القلق البالغ. وتتعارض هذه التدابير التقييدية مع قواعد القانون الدولي ومبادئ النظام التجاري المتعدد الأطراف. وعلاوة على ذلك، فإنها تعرقل التنمية المستدامة على جميع المستويات، ويجب أن تتوقف.

٣٦ - ومضى يقول إن الاتحاد الروسي، مثل الأرجنتين والعديد من البلدان الأخرى، يرى أن آليات الديون السيادية لا يمكن أن توصف بأنها عادلة أو متوازنة أو فعالة. وبعد أن أعرب عن ترحيبه بنتائج أعمال اللجنة المخصصة لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية، قال إنه ينبغي لجميع البلدان المهتمة بكفالة قيام نظام مالي عالمي مستقر ويمكن التنبؤ به أن تولي الاهتمام لتقرير اللجنة.

٣٧ - وأعرب عن تأييد الاتحاد الروسي للجهود المشتركة لتنفيذ الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف على نحو فعال، مما يؤدي إلى تحقيق التوازن بين مصالح منتجي السلع الأساسية ومستهلكيها. وإن الاتحاد الروسي كعضو في الصندوق المشترك للسلع الأساسية والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، مستعد للمشاركة بنشاط في التعاون مع الخبراء في هذا المجال. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، سيستضيف بلده بالاشتراك مع الصندوق المشترك للسلع الأساسية، مؤتمرا دوليا حول عدد من القضايا ذات الصلة بمشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل القيمة الزراعية والصناعية.

٣٨ - السيد الصفار (العراق): قال إن تقلبات الأسعار في الآونة الأخيرة أثرت سلبا على الدول التي تعتمد على صادرات السلع الأساسية. ويشكل النفط والغاز في العراق، ٩٠ في المائة من إيرادات الميزانية، وتشعر حكومته بالقلق لأن المضاربة في السوق تؤدي إلى انخفاض الأسعار بطريقة لا

٣١ - وأفاد بأن الاتحاد الروسي مستعد للمشاركة بشكل بناء مع الشركاء في إطار المنتدى السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، الذي تقرر بدؤه في عام ٢٠١٦. وستكون التوصيات الحكومية الدولية التي سيعتمدها المنتدى بمثابة مساهمة هامة في عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، كجزء من رصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣٢ - وأشار إلى أن وفده يولي اهتماما كبيرا لنظر الجمعية العامة إلى التجارة الدولية كعامل من عوامل التنمية المستدامة. وسوف يؤدي اعتماد القرار بشأن التجارة الدولية والتنمية بتوافق الآراء في اللجنة الثانية إلى المساعدة على تعزيز الانفتاح والإنصاف وعدم التمييز في النظام التجاري متعدد الأطراف. ودعا أيضا إلى التعجيل باختتام جولة الدوحة، وحث جميع الأطراف المعنية على الدخول في حوار بناء بهدف اتخاذ قرارات متوازنة في المؤتمر الوزاري العاشر المقبل لمنظمة التجارة العالمية.

٣٣ - وفي ضوء توقف جولة الدوحة، أشار إلى أن بعض الدول بدأت تعمل بنشاط على تعزيز مشاريع التكامل الاقتصادي الإقليمية التي تعتبر في كثير من الأحيان لمصلحة المصدرين الوطنيين والشركات عبر الوطنية. بيد أن اتفاقات التجارة الإقليمية لا يمكن أن تكون إلا بمثابة تكملة للنظام التجاري المتعدد الأطراف لا بديلا عنه. ولا بد لكفالة شرعية القواعد العالمية للتجارة الدولية من وضعها من جانب منظمة التجارة العالمية بمشاركة جميع أصحاب المصلحة.

٣٤ - وأضاف أنه يجري الاضطلاع بجهود التكامل الاقتصادي التي يبذلها الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية، في امتثال كامل لقواعد ومعايير منظمة التجارة العالمية. ويؤيد الاتحاد الروسي تنسيق المشاريع الاقتصادية الإقليمية على أساس المبادئ المقبولة عالميا للتجارة الدولية.

٤١ - وذكر أن الضغوط الحالية على الاقتصادات الوطنية تعبر عن الحالة الحقيقية للعرض والطلب. وليس هذا الانخفاض في الأسعار من مصلحة الدول المنتجة والمستهلكة لأنه يؤدي إلى تخفيض الاستثمارات اللازمة لأمن الطاقة. ولا بد من وجود نظام قانوني يحكم أسواق السلع ويحميها من الآثار الضارة لضغوط المضاربة.

٣٩ - وذكر أن حكومته سنت إصلاحات مالية وإدارية عدة من أجل المحافظة على الأموال من الهدر وتذليل العقبات أمام الشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق، ودراسة عقود التراخيص المبرمة سابقاً معها لتشخيص ثغراتها. وهي تعمل أيضاً على رفع الدعم عن المشتقات النفطية وترشيد مؤسسات الدولة من خلال دمج المؤسسات ذات المحتوى المتشابه من الأعمال. وركزت سياسة الإنفاق على الأولويات القصوى مثل الأمن والدفاع والصحة والنازحين والرعاية الاجتماعية. ويعمل العراق على زيادة إنتاجه من النفط للتعويض عن الحاجة الماسة لإعادة الإعمار والتصدي للإرهاب وللوفاء بالتزاماته المالية الناشئة عن العقود النفطية. وأي انخفاض في أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات في البنى التحتية والخدمات.

٤٢ - وأفاد بأن آلية تيسير التكنولوجيا والقرار المتعلق بإنشاء المنتدى العالمي للبنية الأساسية هما من النتائج الهامة لخطة عمل أديس أبابا التي تتطلب التعجيل بالتنفيذ والمتابعة والاستعراض على النحو الواجب.

٤٣ - وأشار إلى أنه على الرغم من هذه الإنجازات الهامة، لم يكن هناك تقدم كاف في إصلاح هياكل إدارة المؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية. ويتواصل التأخير في تنفيذ إصلاح إدارة صندوق النقد الدولي ونظام الحصص لعام ٢٠١٠، وهو خطوة أساسية طال انتظارها نحو تحسين تمثيل البلدان النامية في المؤسسات المالية الدولية.

٤٤ - وأضاف أن عدم وجود اتفاق على رفع مستوى لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية إلى هيئة حكومية دولية هو من المجالات الأخرى التي لم تحققها خطة عمل أديس أبابا. ولن يؤدي عدم الاتفاق على تعزيز دور الأمم المتحدة في معالجة التهرب من الضرائب إلى ثني البلدان النامية عن عزمها على مواصلة العمل على إنشاء عملية شاملة وفعالة حقاً لصنع القرار في مجال ذي أهمية منهجية واضحة له تأثير مباشر على تعبئة الموارد.

٤٥ - وأردف أن المؤتمر الوزاري المقبل لمنظمة التجارة العالمية سيكون حاسماً في تعزيز دور هذه المنظمة بوصفها المنبر الوحيد القادر على التعزيز الفعال لتحرير التجارة وإزالة

٤٠ - السيد رودريغز دوس سانتوس (البرازيل): قال إن رئيس البرازيل قد أكد مؤخراً خلال المناقشة العامة في الجمعية العامة، على أن بطء وتيرة الانتعاش الاقتصادي وعدم انتظامها، ونهاية ارتفاع أسعار السلع الأساسية قد أثرت إلى حد كبير على قدرة البلدان النامية على تعبئة الموارد العامة المحلية. وتشير التقديرات الحالية في الواقع، إلى أن النمو العالمي بلغ أدنى مستوى له منذ الركود العميق لعام ٢٠٠٩، وأن معدل نمو تدفقات التجارة العالمية تراجع في الآونة الأخيرة إلى أقل من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي لأول مرة منذ عدة عقود.

دوليا إلى تحويل النظام الاقتصادي والمالي الدولي بطريقة من شأنها أن تضع البشر والطبيعة في صميم أولوياته.

٤٨ - وذكرت أنه من أجل تحقيق هذه التحولات، لا بد أن تتضمن التعددية رؤية جديدة تقوم على مبادئ التضامن والعدالة الاجتماعية والتكامل. ولن يكون من الممكن قيام نظام اقتصادي دولي جديد إلا بهذه الطريقة. كما ينطوي إصلاح البنية المالية الدولية على تطبيق الديمقراطية في آليات صنع القرار لكفالة تعزيز مشاركة البلدان النامية.

٤٩ - وأفادت بأن التشوهات الناجمة عن النموذج الرأسمالي تتطلب آليات مبتكرة لمعالجة الديون الخارجية والكشف عن الممارسات الفاسدة أو غير القانونية. وتوافق فتزويلا على أن تخفيف عبء الديون ينبغي ألا يكون له تأثير سلبي على دعم الأنشطة الإنمائية، بل أن يمثل التزاما منفصلا من جانب المجتمع الدولي، ومن البلدان المتقدمة النمو بوجه خاص. وقد تم إضعاف البلدان المتوسطة الدخل، التي عانت من انخفاض الأسعار الدولية للسلع الأساسية، وانتشار الأزمات المالية والانكماش الكبير للسيولة، من وجهة نظر القدرة على تحمل الدين.

٥٠ - وأشارت إلى أن فتزويلا تؤيد بقوة المفاوضات التي تجريها مجموعة الـ ٧٧ والصين لوضع إطار قانوني وتنظيمي ينطبق على الصناديق الانتهازية.

٥١ - وأضافت أن البلدان الصناعية التي تساعد على تمويل النمو والتنمية في البلدان النامية، هي مسؤولة بالتضامن عن إيجاد حلول للمشاكل التي تؤثر على الاقتصاد الدولي في عالم تسوده العولمة. ولذلك، فإنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفتح أسواقها أمام منتجات البلدان النامية، ولا سيما السلع التي تشكل عادة الدعامة الأساسية في اقتصادات بلدان الجنوب.

التشوهات المتبقية في المجالات ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة للبلدان النامية، كالزراعة. ومن المحيط جدا في الواقع، أنه لا يزال يتعين التصدي للتشوهات والحواجز الهائلة في مجال التجارة الزراعية التي تحتفظ بها البلدان المتقدمة النمو. ولا تزال التزعة الحمائية الراسخة في الزراعة تعرقل تقدم منظمة التجارة العالمية ولا يزال النظام التجاري المتعدد الأطراف مشوها إلى حد كبير، وذلك على حساب الزراعة وبالتالي على حساب التنمية. وقد تم الاتفاق على المجموعة المحدودة من النتائج التي تركز على تيسير التجارة والتي تم الاتفاق عليها في بالي على أساس أن القضايا الجوهرية المتعلقة من جولة الدوحة، والتي تشمل الزراعة والوصول إلى الأسواق غير الزراعية والخدمات والقضايا ذات الصلة بالتنمية، سوف تعالج في وقت لاحق في جنيف. وقد آن وأوان الوفاء بهذا الالتزام.

٤٦ - وفي الختام، أشار إلى أن نظام معالجة الديون السيادية يحمي على نحو غير واجب ذوي الاستحقاق من مخاطر جلبوها لأنفسهم عن علم، وذلك على حساب الدول ذات السيادة. وما تم مؤخرا من إقرار الجمعية العامة للمبادئ الأساسية المتعلقة بعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية يوجه رسالة قوية بشأن الحاجة لتغيير هذا الوضع، ويضيف إلى التقدم ذي الصلة الذي تم إحرازه مؤخرا في منتديات أخرى، مثل تعزيز العمل الجماعي وشروط المساواة في المعاملة.

٤٧ - السيدة إنغلبرشت شادتلر (جمهورية فتزويلا البوليفارية): قالت إن الموارد التي ينبغي أن توجه نحو التنمية الوطنية، وإنتاج السلع والخدمات وتوفير فرص العمل، تستخدم للمصالح الخاصة التي لا تسهم بشيء للمجتمع ككل. ويجب أن يرمي تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها

- ٥٢ - وقالت إن حق البلدان النامية في إدارة مواردها الطبيعية ينبغي أن يهيمن على مصالح الشركات عبر الوطنية الكبرى التي تستولي على الموارد، وتغرق الناس في الفقر والفوضى وتؤدي إلى تخریب البيئة.
- ٥٣ - ومضت تقول إن التدابير القسرية الاقتصادية والمالية والتجارية والجزاءات الأحادية الجانب التي تتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة تؤدي أيضا إلى تقييد التنمية.
- ٥٤ - واستطردت أنه في حين أن تمويل التنمية يزداد شحا، فإن من الضروري أيضا على نحو متزايد تنفيذ الأهداف الإنمائية، بما فيها أهداف التنمية المستدامة.
- ٥٥ - وأشارت إلى أنه بدون سياسات ومؤسسات عالمية ووطنية ترمي إلى الحد من الضعف المستمر والمنتظم، فإن البلدان لن تكون قادرة على مواجهة تحديات المستقبل المعقدة، مثل التوسع في التعليم والتحويلات الحكومية للفقراء. وتحقيقا لهذه الغاية، لا بد من الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في توافق آراء موننتيري وإعلان الدوحة وخطة عمل أديس أبابا.
- ٥٦ - ومضت تقول إنه ليس هناك معيار واحد أو نموذج فريد من نوعه لتمويل التنمية ينطبق على جميع البلدان. ولا بد من أن تتسم النهج بالمرونة، بحيث يمكن تكيفها وفقا لاحتياجات وخصوصيات كل بلد، على أساس أولوياته واستراتيجياته وخطته المتعلقة بتنميته الوطنية.
- ٥٧ - وختمت كلامها بقولها إنه يجب على الدول المانحة أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية من أجل كفالة استمرار تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية واستقراره والقدرة على التنبؤ به. وعلاوة على ذلك، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية لا يمكن أن تخضع لمعايير التقييم أو الشروط المفروضة من خلال تدخل الدول المتقدمة النمو أو
- المؤسسات المالية المتعددة الأطراف في الحق السيادي للشعوب في تحديد نظمها السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية.
- ٥٨ - السيدة لو (النرويج): قالت إن خطة عام ٢٠٣٠ لا يمكن تحقيقها بمجرد زيادة الأشكال التقليدية لتمويل التنمية. ولا بد من إطلاق العنان لأشكال ومصادر جديدة، بمقادير تتجاوز المساعدة الإنمائية الرسمية.
- ٥٩ - وأشارت إلى أن تعبئة الموارد المحلية المدعومة بالنمو الاقتصادي الذي يقوده القطاع الخاص يجب أن تكون بمثابة العمود الفقري لتمويل التنمية. وتمثل خطة عمل أديس أبابا نقلة نوعية، بوضعها تعبئة الموارد المحلية والضرائب في صلب خطة التنمية. ويعتبر الحد من التدفقات المالية الهائلة غير المشروعة عنصرا أساسيا آخر من عناصر الخطة، تبعا للنجاحات الحالية المشجعة للغاية. وفي غضون عقد من الزمن، ارتفعت هذه المسألة من الغموض النسبي لتصبح من قضايا التنمية الأساسية. ومن المهم الحفاظ على الزخم.
- ٦٠ - وذكرت أن الجهود الرامية إلى سد الثغرات الهائلة في تمويل البنية الأساسية لم تكن على المستوى المطلوب. ولذلك، فإن المبادرات الجديدة متعددة الأطراف، بما في ذلك المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية جديدة بالترحيب.
- ٦١ - وأضافت أن الحاجة إلى النمو الشامل للجميع أصبحت بديهية. وبدون التمكين الاقتصادي للمرأة، لن يكون من الممكن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ومما يبعث على الارتياح أن هذه المسألة قد عولجت بشكل صحيح في خطة عمل أديس أبابا.
- ٦٢ - ومضت تقول إنه بما أن الاقتراض يعتبر أداة هامة لتمويل التنمية، ونظرا لأن هناك علامات على العجز عن

اليابان الشعور بالإلحاح فيما يتعلق بالتجارة الذي سبق أن أعرب عنه، ولن تدخر جهدا لكفالة نجاح المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في نيروبي في كانون الأول/ديسمبر.

٦٧ - وأشارت إلى أن يتعين على اللجنة الثانية أن تنظر في الكيفية التي يمكنها أن تسهم بها في التنفيذ الفعال والمتسق للخطتين المشار إليهما آنفا، وأن تسعى جاهدة لتجنب الازدواجية في العمل مع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وتتمثل الخطوة الأولى في هذا الصدد في تبادلي الازدواجية بين البندين ١٨ و ١٩ من جدول الأعمال والقرارات ذات الصلة بهما من جهة، والاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي من جهة أخرى. وسيتم التنفيذ من خلال شراكات عالمية متعددة أصحاب المصلحة، تتولى الحكومات فيها زمام المبادرة ويقوم القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرون بالعمل أيضا كشريك هام. كما تضطلع منظومة الأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجموعة العشرين ومجموعة الثمانية والمنظمات الإقليمية بدور لا غنى عنه.

٦٨ - السيد مبارك (الجزائر): قال إنه في حين أن المسؤولية عن تحقيق التنمية المستدامة تقع أولا وقبل كل شيء على عاتق الدول الأعضاء، فإن التوصل إلى نتيجة ناجحة في جميع أنحاء العالم يتطلب إطارا شاملا ومتكاملا ومتعدد الأطراف ويشمل الجميع. وعلاوة على ذلك، فإن وجود نظام شامل ومتكامل للتجارة والتنظيم المالي في عالم مترابط على نحو متزايد، يتسم بأهمية حاسمة أيضا.

٦٩ - وذكر في هذا السياق، أنه لا بد من بذل الجهود اللازمة لكفالة تصميم السياسات الاقتصادية العالمية وتنفيذها

تسديد الديون الجديدة في بعض البلدان، فإن من المهم القيام بالاقتراض والإقراض على نحو مسؤول.

٦٣ - وأفادت بأن بعض البلدان الأشد فقرا والأكثر ضعفا لا تزال تعتمد على المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي بلدان نامية أخرى، تعمل المساعدة الإنمائية الرسمية على تحفيز تعبئة الموارد المحلية وتوفير فرص العمل من خلال المشاريع والاستثمارات الخاصة. بيد أنه لا بد من أن تصبح أكثر تحفيزا، بتعبئة التمويل من العديد من المصادر، وتمكين تنمية القطاع الخاص.

٦٤ - وختمت كلامها بقولها إن النرويج تؤكد التزامها بإنفاق ٠,٧ في المائة على الأقل من دخلها القومي الإجمالي على التنمية الدولية. وقد واصلت النرويج في الواقع، تخصيص نسبة ١ في المائة بالتمام من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية، التي سيستمر إنفاق حصة كبيرة منها في أقل البلدان نموا.

٦٥ - السيدة ميانو (اليابان): قالت إن الاكتشاف الذي مفاده أن المدخرات العالمية العامة والخاصة كافية لتحقيق التنمية المستدامة يبعث على التشجيع. ومن شأن تنفيذ خطة عمل أديس أبابا وخطة عام ٢٠٣٠ أن يفرج عن تلك الموارد. وتتم اليابان بتحقيق النمو الذي يتسم بالجودة من خلال الاستثمار في الهياكل الأساسية الجيدة، وتعزيز الشراكات مع التمويل الخاص والتكنولوجيا وتعزيز تنمية الموارد البشرية وحماية الناس الذين يعيشون أوضاعا هشّة وتمكينهم.

٦٦ - وذكرت أن اليابان تتطلع إلى تعيين ١٠ ممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط العلمية من أجل الإعداد لمنتدى أصحاب المصلحة المتعددين وتفعيل موقعه على الإنترنت. ويتضمن كل من الخطتين توجيهات متوازنة بشأن معالجة الديون والقدرة على تحمل الدين. وتشاطر

- ٧٤ - ومضى يقول إن هناك حاجة إلى هيكل مالي دولي أكثر شمولاً واحتواءً للجميع يعمل من أجل المصلحة المشتركة. وينبغي أن يستند النظام المالي الجديد المتعدد الأطراف إلى سياسات شاملة للاقتصاد الكلي تراعي احتياجات السياسة النقدية والإئتمانية بطريقة متكاملة. ويمكن للدول الأعضاء أن تعمل معاً على وضع سياسة عامة لتحديد مسار الاقتصاد الدولي في المستقبل. وقد حان الوقت لاتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع حد لعدم الاستقرار المالي للنظام الحالي، الذي يضر بأشد الناس فقراً والأكثر ضعفاً بوجه خاص.
- ٧٥ - السيد سيس (السنغال): قال إن الاندماج المستدام في النظام التجاري الدولي هو من التحديات الرئيسية التي تواجه البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً. ويمكن أن يؤدي تخفيض التسهيلات والحد من تكاليف التجارة إلى تحقيق مكاسب كبيرة. ولذلك، فإن هناك حاجة إلى إصلاحات كبيرة لإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعوق التجارة. وينبغي بوجه خاص، إلغاء إعانات التصدير للمنتجات الزراعية، وتوفير إمكانية الوصول إلى الأسواق بطريقة أكثر مرونة وتنفيذ اتفاق تيسير التجارة على نحو فعال.
- ٧٦ - وذكر أنه ينبغي إيلاء الأولوية في المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية، للمعاملة الخاصة والمتفاوتة من أجل جعل الأحكام ذات الصلة من اتفاقات منظمة التجارة العالمية أكثر فعالية وقابلية للتنفيذ. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمؤتمر أن يجعل إعفاءات الخدمات أكثر إلزاماً وقابلية للتنفيذ؛ وإيجاد حل طويل الأجل لحيازة المخزونات من أجل تحقيق الأمن الغذائي؛ وكفالة الشفافية من خلال الكشف عن نوع ونطاق الإعانات المقدمة لقطاع مصايد الأسماك، وإلغاء تلك الإعانات تدريجياً؛ والسعي للتوصل إلى نتيجة
- من جانب الأمم المتحدة، من خلال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وعلاوة على ذلك، يجب أن يؤدي إصلاح الجمعية العامة إلى استعادة مكانتها باعتبارها الهيئة التداولية الأكثر عالمية وديمقراطية من هيئات الأمم المتحدة.
- ٧٠ - وأفاد بأن الجزائر تحيط علماً بالاستنتاجات المستخلصة من تقارير الأمين العام التي تدعو إلى تعزيز التكامل والتعاون بين الترتيبات الإقليمية والعالمية المتعددة الأطراف، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، من أجل كفالة الاستقرار المالي الدولي والنمو المستدام. ومن شأن هذه الجهود أن تكفل أن تتكامل مساهمة التعددية في تحقيق التنمية والرفاه على الصعيد العالمي بالنجاح.
- ٧١ - وأشار إلى من المهم التفكير في النتائج التي يمكن أن تنجم في الأجلين القصير والطويل عن الترتيبات الإقليمية الجديدة لتمويل التدفقات المالية والنقدية بوجه عام. ويمكن أن يُحدّد ذلك إلى حد ما، عن طريق ما إذا كانت الإدارة ونطاق العمل سيظلان ذوي طابع إقليمي أو سيتطوران إلى شيء ذي طابع دولي أكثر.
- ٧٢ - وتساءل أيضاً عن كيفية تفاعل هذه الصكوك الإقليمية مع العناصر الأخرى للنظام المالي المتعدد الأطراف، الذي يكافح من أجل تلبية تطلعات البلدان النامية. وتسمى البلدان النامية إلى إجراء إصلاحات في ذلك النظام من أجل مواءمته مع الواقع الحالي وجعله أكثر إنصافاً. وينبغي لتقارير الأمين العام في المستقبل أن تعالج هذه المسائل.
- ٧٣ - وأضاف أن صندوق النقد الدولي هو كيان هام ينبغي تعزيزه وإعطاؤه مركزاً جديداً يمكنه من أن يكون أكثر تمثيلاً للواقع الراهن. ولذلك، ينبغي الخروج من المأزق الحالي، مما يؤدي إلى ظهور مؤسسة جديدة شاملة ومواتية لتحقيق الاستقرار المالي الدولي.

لجميع وآليات التمويل المبتكر، مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص والصناديق السيادية.

٨١ - السيدة يانما دي أرماس (كوبا): قالت إن النظام التجاري المتعدد الأطراف، في مواجهة أزمة من أسوأ الأزمات الاقتصادية والمالية في التاريخ، إضافة إلى الأزمات في مجالي البيئة والطاقة، يواجه مشاكل لا يمكن حلها في إطار النظام الاقتصادي الدولي الراهن. ففي إطار هذا النظام المختل، لا يزيد النظام التجاري المتعدد الأطراف إلا قليلاً عن كونه مجرد أداة في خدمة القطاعات الأقوى للدول المتقدمة النمو، التي يستخدمها الأقوياء لتكريس عدم المساواة التي تمكنهم من الحفاظ على السيطرة على العالم.

٨٢ - وذكرت أن النظام المالي الدولي قد أظهر أنه يفتقر إلى القدرة على كفاءة التنمية في البلدان الأكثر حرماناً. كما فشل في كفاءة ارتقاء البلدان المتقدمة النمو إلى مستوى مسؤولياتها التاريخية تجاه البلدان النامية. وتواصل مؤسسات هذا النظام تكثيف أوجه عدم المساواة الهيكلية لصالح أغنى البلدان، ولا يمكن أن يَصْطَلح بتصحيح عدم المساواة إلا نظام مالي دولي جديد.

٨٣ - وأشارت إلى أن التزامات السياسة العامة للملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا قد أدت في الوقت نفسه إلى تعزيز القواعد التي وضعت المزيد من الحواجز غير الجمركية أمام التجارة. وقد أدى ذلك إلى إعاقه وصول المصدرين الجدد إلى الأسواق وحصولهم على التكنولوجيات بشروط معقولة. ويعتبر الانتعاش البطيء والصعب للنظام المالي الدولي مؤشراً آخر على هشاشته وعدم قدرته على التصرف بطريقة منسقة.

٨٤ - وأضافت أن توقف جولة الدوحة لا يبشر بالخير بالنسبة لبلدان الجنوب. وإن كوبا التي تؤكد من جديد دعمها لوجود نظام تجاري متعدد الأطراف وعادل وشامل

سريعة ومتوازنة لجولة الدوحة تكون مواتية للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً.

٧٧ - وأشار إلى أن النظام المالي الدولي قد أصبح أكثر ضعفاً، من جراء الأزمات المتكررة التي لها عواقب سلبية على اقتصادات البلدان النامية. ويعاني النظام المالي من اختلال عميق الجذور ويحتاج إلى إصلاح.

٧٨ - وأفاد بأن عدم ملاءمة هيكل إدارة مؤسسات بريتون وودز ونقص تمثيل البلدان النامية في إطار هذه الهياكل، فضلاً عن عدم وجود هيئات متعددة الأطراف لرصد الأسواق المالية، هي من القضايا التي ما فتئت تذكر مراراً وتكراراً. وبالنظر إلى الاختلالات المستمرة في العالم، فقد أصبح وجود نظام مالي أكثر صلابة واستقراراً وتوازناً من الضروري. وينبغي توسيع نطاق منتديات التعاون وصنع القرار لكي تشمل البلدان النامية، ولا سيما عن طريق تغيير إجراءات الانضمام إلى المجالس التنفيذية لتلك المؤسسات.

٧٩ - وأضاف أنه لا يمكن تحقيق النجاح في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ إلا عن طريق إنشاء نظام اقتصادي دولي فعال وموات للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً. وينبغي أن يؤدي إصلاح الإدارة الاقتصادية والمالية العالمية إلى جعل إمكانية الوصول إلى الائتمان أكثر يسراً وتبسيط إجراءات تمويل المشاريع.

٨٠ - وختم كلامه بقوله إنه ينبغي إلغاء الديون الخارجية أو تخفيضها، وهناك حاجة إلى تقديم المزيد من الدعم لمواجهة النقل غير المشروع للأموال والتهرب من الضرائب والممارسات الاحتياطية الأخرى التي تؤثر على الاقتصادات الوطنية. ولا بد من تعبئة التمويل من القطاعين العام والخاص من أجل تعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية واستكشاف الفرص التي تتيحها آليات التمويل الشامل

التكامل الإقليمي أن يساعد البلدان النامية أيضا على إجراء التغييرات الضرورية على الهيكل المالي الدولي.

٨٩ - وأكدت أنه لا بد من التعجيل بإلغاء التدابير الاقتصادية الأحادية الجانب، كذلك التي لا تزال تطبقها حكومة الولايات المتحدة ضد كوبا كجزء من الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي ينطوي على مفارقة تاريخية. وتنتهك هذه التدابير ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي واتفاقات منظمة التجارة العالمية نصا وروحا ويجب إدانتها ورفضها أينما طبقت.

٩٠ - وختمت كلامها بقولها إن حلول المشاكل الحالية لا يمكن التوصل إليها في أندية حصرية من البلدان ليس لها طابع تمثيلي وتفتقر إلى الشرعية وليست لديها ولاية لاتخاذ قرارات تتعلق بالآخرين. وبتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، يمكن للجميع اتخاذ القرارات التي تتيح للأجيال القادمة أن تراث عالما أفضل، خاليا من الديون، ويقوم على التنمية المستدامة ويحظى بدعم من نظام تجاري متعدد الأطراف عادل وشامل وشفاف.

٩١ - السيد كوناتي (بوركينافاسو): قال إن التجارة الدولية تشكل دافعا قويا للتغيير يمكن أن يساعد على التغلب على القيود التي تفرضها الأسواق المحلية الصغيرة ويتيح للدول إمكانية الوصول إلى أسواق خارجية أوسع، بالإضافة إلى المهارات والتقنيات ورؤوس الأموال، التي تمكن بدورها من استخدام الموارد الإنتاجية بصورة أفضل من أجل تحفيز التحول الهيكلي. وتنطوي التجارة على إمكانية دعم مجموعة واسعة من الأهداف الإنمائية، بما في ذلك القضاء على الفقر، والمساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية، من خلال تعزيز النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل ورفع مستويات المعيشة.

للجميع وغير تمييزي وشفاف ويراعي مصالح أشد الناس فقرا، ترفض محاولات فرض مواعيد نهائية مصطنعة لاحتتام جولة الدوحة.

٨٥ - وأردفت أنه يجب عدم التضحية بالأهداف الإنمائية، ويجب ألا يُسمح بإنشاء خيارات تفاوضية تؤثر على التعددية. ويجب أن تهيمن المفاوضات الشفافة والشاملة للجميع على نوايا مجموعة من البلدان المتقدمة النمو في فرض قراراتها على الأعضاء الآخرين في منظمة التجارة العالمية. ومن المهم احترام عملية التعهد الوحيد، لتوفير حيز سياساتي يفضي إلى حماية مصالح البلدان النامية وأولوياتها الوطنية، والتمسك بمبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية بشكل كامل وفعال بالنسبة لها. ويشمل ذلك أشد الدول تهميشا وضعفا، التي تؤدي خصائصها والقيود المفروضة عليها إلى جعل مشاركتها في التجارة العالمية أمرا مشوبا بصعوبات حمة.

٨٦ - واستطردت أن الدين الخارجي يلقي بظلاله على العالم النامي. فهو من العقبات الرئيسية أمام التنمية وبشكل استنزافا لموارد البلدان النامية واقتصاداتها. وربما تؤدي المبادئ الأساسية التي تمت الموافقة عليها مؤخرا بشأن إعادة هيكلة الديون، إلى تقييد تصرفات الصناديق الانتهازية وتيسير المفاوضات بين الدول التي تواجه صعوبات مالية ودائنية.

٨٧ - ومضت تقول إن كوبا تؤكد من جديد دعمها لجميع البلدان النامية التي تسعى لإعادة هيكلة ديونها السيادية. وينبغي للأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية أن تضطلع بدور أكثر نشاطا واتساقا في دعم حق بلدان الجنوب في التنمية، ودعم الإصلاحات التي أدخلت على الآليات المالية الحالية.

٨٨ - وأشارت في هذا السياق، إلى أنه يتعين على البلدان النامية أن تبرم الاتفاقات اللازمة لحماية أسواقها المالية واقتصاداتها من رؤوس الأموال المضاربة. ومن شأن تعزيز

٩٢ - وذكر أن أهداف التنمية المستدامة تعترف بمساهمة التجارة من نواح كثيرة، وينص الهدف ١٧ على ذلك صراحة. وبالتالي، فإن هناك حاجة إلى نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف قائم على قواعد، ومنفتح وغير تمييزي ومنصف.

٩٣ - وأشار إلى أن التمويل لا يزال يمثل الركيزة الأساسية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وسيكون تحقيق خطة التنمية الطموحة عبئا على الميزانيات الوطنية وقدرة القطاع العام. ولذلك فإن هناك حاجة إلى دعم دولي أكبر، في شكل كل من التمويل الميسر وغير الميسر. وبعد أن رحب بالالتزام الاتحاد الأوروبي بإنفاق ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي على المعونة، وتخصيص ٠,٢ في المائة إلى أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٣٠، أكد أنه يتعين على الجهات المانحة أن تعمل على تبسيط الإجراءات المعقدة التي تعوق الوصول إلى هذه المعونة.

٩٤ - وأفاد بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي كان يمثل ٢٠ بليون دولار في عام ٢٠١٣، قد أثبت فعاليته في السنوات الأخيرة في تحقيق التنمية. كما يعتبر من المفيد القيام مؤخرا بإنشاء مصارف إئتمانية جديدة والمصرف الآسيوي للاستثمار في الهياكل الأساسية، الذي يخطط لتعبئة ١٠٠ بليون دولار في البداية.

٩٥ - وأضاف أنه على الرغم من التحسن العام في وضع الديون الخارجية في السنوات الأخيرة، فإن مستوياتها لا تزال كبيرة في بعض الدول النامية والمتقدمة النمو. ولذلك، فإن بوركينا فاسو ترحب باعتماد قرار الجمعية العامة ٣٠٤/٦٨ بشأن إنشاء إطار قانوني متعدد الأطراف لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية. وفي حين أن بوركينا فاسو لا تعاني من أزمة الديون السيادية، فإنها ترى أنه ينبغي مواصلة التفكير في هذه المسألة. ويرتب على المديونية وما ينجم عنها من أزمات في كثير من الأحيان تأثير سلبي على الرفاه والنمو الاقتصادي، ولا سيما في البلدان النامية.

٩٦ - السيد جاد (مصر): قال إن وسائل تنفيذ أهداف خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا لا بد أن تتناسب مع مستوى الطموح. وهذا يعني سد فجوات التمويل وعكس اتجاه انخفاض معدلات المساعدة الإنمائية الرسمية. وحتى تتحقق كامل إمكانات النظام التجاري العالمي بوصفه محركا للتنمية، فإنه لا بد من إحراز تقدم في المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية المقبل، ولا سيما فيما يتعلق بالمعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية والممارسات المشوهة للتجارة.

٩٧ - وذكر أن وفده يولي اهتماما خاص للأمن الغذائي. وتتضمن أفريقيا العديد من البلدان المستوردة الصافية للغذاء التي تحتاج إلى الحماية ضد تقلبات الأسعار وإلى زيادة الاستثمار الدولي في الزراعة والتنمية الريفية على السواء. وينبغي أيضا وضع خطة عمل لمساعدة البلدان المتوسطة الدخل في هذا الصدد.

٩٨ - وفي الختام، أعرب عن ترحيبه بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن النسخة المنقحة من تحديث مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك في مؤتمر الأمم المتحدة السابع المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية.

٩٩ - السيدة نعيم (ملديف): قالت إن ملديف تواجه العديد من التحديات، بما في ذلك تعزيز وتنويع النمو الاقتصادي، ومكافحة تغير المناخ ومعالجة البطالة وعدم المساواة والتدهور البيئي.

١٠٠ - وذكرت أن ملديف تعد مثلا نموذجيا لمفارقة الدولة الجزيرة. فقد تم رفعها من فئة أقل البلدان نموا في عام ٢٠١١، لكنها لا تزال تواجه التحديات المنهجية نفسها التي

٩٣ - وأشار إلى أن التمويل لا يزال يمثل الركيزة الأساسية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وسيكون تحقيق خطة التنمية الطموحة عبئا على الميزانيات الوطنية وقدرة القطاع العام. ولذلك فإن هناك حاجة إلى دعم دولي أكبر، في شكل كل من التمويل الميسر وغير الميسر. وبعد أن رحب بالالتزام الاتحاد الأوروبي بإنفاق ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي على المعونة، وتخصيص ٠,٢ في المائة إلى أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٣٠، أكد أنه يتعين على الجهات المانحة أن تعمل على تبسيط الإجراءات المعقدة التي تعوق الوصول إلى هذه المعونة.

٩٤ - وأفاد بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي كان يمثل ٢٠ بليون دولار في عام ٢٠١٣، قد أثبت فعاليته في السنوات الأخيرة في تحقيق التنمية. كما يعتبر من المفيد القيام مؤخرا بإنشاء مصارف إئتمانية جديدة والمصرف الآسيوي للاستثمار في الهياكل الأساسية، الذي يخطط لتعبئة ١٠٠ بليون دولار في البداية.

٩٥ - وأضاف أنه على الرغم من التحسن العام في وضع الديون الخارجية في السنوات الأخيرة، فإن مستوياتها لا تزال كبيرة في بعض الدول النامية والمتقدمة النمو. ولذلك، فإن بوركينا فاسو ترحب باعتماد قرار الجمعية العامة ٣٠٤/٦٨ بشأن إنشاء إطار قانوني متعدد الأطراف لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية. وفي حين أن بوركينا فاسو لا تعاني من أزمة الديون السيادية، فإنها ترى أنه ينبغي مواصلة التفكير في هذه المسألة. ويرتب على المديونية وما ينجم عنها من أزمات في كثير من الأحيان تأثير سلبي على الرفاه والنمو الاقتصادي، ولا سيما في البلدان النامية.

٩٦ - السيد جاد (مصر): قال إن وسائل تنفيذ أهداف خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا لا بد أن تتناسب مع مستوى الطموح. وهذا يعني سد فجوات التمويل وعكس اتجاه انخفاض معدلات المساعدة الإنمائية الرسمية. وحتى تتحقق كامل إمكانات النظام التجاري العالمي بوصفه محركا للتنمية، فإنه لا بد من إحراز تقدم في المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية المقبل، ولا سيما فيما يتعلق بالمعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية والممارسات المشوهة للتجارة.

٩٧ - وذكر أن وفده يولي اهتماما خاص للأمن الغذائي. وتتضمن أفريقيا العديد من البلدان المستوردة الصافية للغذاء التي تحتاج إلى الحماية ضد تقلبات الأسعار وإلى زيادة الاستثمار الدولي في الزراعة والتنمية الريفية على السواء. وينبغي أيضا وضع خطة عمل لمساعدة البلدان المتوسطة الدخل في هذا الصدد.

٩٨ - وفي الختام، أعرب عن ترحيبه بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن النسخة المنقحة من تحديث مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك في مؤتمر الأمم المتحدة السابع المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية.

٩٩ - السيدة نعيم (ملديف): قالت إن ملديف تواجه العديد من التحديات، بما في ذلك تعزيز وتنويع النمو الاقتصادي، ومكافحة تغير المناخ ومعالجة البطالة وعدم المساواة والتدهور البيئي.

١٠٠ - وذكرت أن ملديف تعد مثلا نموذجيا لمفارقة الدولة الجزيرة. فقد تم رفعها من فئة أقل البلدان نموا في عام ٢٠١١، لكنها لا تزال تواجه التحديات المنهجية نفسها التي

١٠٤ - وأردفت أن تغير المناخ يشكل أيضا تحديات وجودية واقتصادية وهيكلية. ويمكن أن يُمحي كل ما تحقق من التقدم والنجاح بكارثة واحدة. وقد قضت كارثة التسونامي في عام ٢٠٠٤ على ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي الآونة الأخيرة، أسفر حريق في العاصمة عن تدمير محطة تحلية المياه الوحيدة في العاصمة، مما ترك سكانها الذين يبلغ عددهم ما يقرب من ١٥٠.٠٠٠ نسمة بدون مياه الشرب لمدة ١٠ أيام.

١٠٥ - ومضت تقول إن الدعم المقدم من الشركاء الإقليميين خلال أزمة المياه قد أثبت أهمية الشراكات العالمية. ومع ذلك، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال تتسم أيضا بأهمية كبرى للمديف.

١٠٦ - وختمت كلامها بقولها إن التحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية غالبا ما تكون نتيجة للإدارة غير المنصفة للمشاعات العالمية. وتوفر خطة عمل أديس أبابا وخطة عام ٢٠٣٠ مسارات محددة للتمويل والاستثمار في الدول الجزرية الصغيرة النامية وتقاسم عبء المشاكل التي لم تتسبب بها ولكنها هي التي تعاني منها.

١٠٧ - السيد نارانغ (الهند): قال إن تمويل التنمية ربما ينبغي أن ينظر إليه بصورة عكسية، باعتباره التنمية مقابل التمويل، مع النظر إلى التنمية على أنها أفضل وسيلة لتوليد التمويل. وتحسن اللجنة الثانية صنعا بالتركيز باستمرار على الجوانب النظامية لسياسة التنمية وتهيئة الظروف التي تفضي إلى تحقيق التنمية، حتى يتسنى للبلدان النامية أن تولد الموارد اللازمة. وينطوي ذلك على النظر إلى النظام المالي الدولي، والسلع التجارية الدولية، والديون الخارجية وتمويل التنمية من منظور إنمائي بحت، وبالتالي زيادة الاستجابة المعيارية أو إصلاحها أو تعزيزها من أجل تحقيق أقصى قدر ممكن من مكاسب التنمية.

ما فتئت تواجهها دائما كدولة جزرية صغيرة، بما في ذلك الوصول المحدود إلى الأسواق، وتشتت السكان في مناطق صغيرة والاعتماد المفرط على القطاعات الاقتصادية غير الخاضعة للمراقبة الوطنية. وبعد رفع البلد من القائمة، أصبحت تلك التحديات أكثر وضوحا، لأن المعاملة التفضيلية لم تعد متوفرة. وعلى الرغم من الظفرة في مجال السياحة، هناك ثغرات حرجة في استدامة النمو الاقتصادي وقدرة البلد على إعادة توزيع فوائده على السكان المبعثرين.

١٠١ - وأفادت بأن أكثر من ٢٥ في المائة من مجموع السكان يقيمون في العاصمة مالي، التي تحتل جزيرة تبلغ مساحتها الإجمالية نحو ٢,٥ كيلومتر مربع. ومن الجزر المأهولة بالسكان المتبقية وعددها ١٩٦ جزيرة، يقطن في ٧١ في المائة منها أقل من ١.٠٠٠ نسمة، مما يشكل صعوبات في توفير الخدمات الأساسية. وقد حققت برامج دمج السكان نجاحا محدودا، ويتعين على الحكومة أن تواصل الاستثمار في الهياكل الأساسية والخدمات الأساسية اللازمة التي يصعب تمويلها من أجل الحفاظ على المستويات العالية من التنمية التي تم تحقيقها.

١٠٢ - وأشارت إلى أن في حين أن ملديف تعتبر من الناحية الفنية من البلدان المتوسطة الدخل، فإنها في حاجة إلى معاملة خاصة للتمويل الميسر، ولا سيما في سياق تمويل التنمية والتجارة الدولية.

١٠٣ - وأضافت أن ملديف تعاني أيضا من ارتفاع عبء الديون. ونظرا لافتقارها إلى الموارد المحلية لتوفير البنية المادية الأساسية للنمو الاقتصادي، فقد اضطرت إلى الاقتراض دوليا بمعدلات مرتفعة، مما أثر على قدرة البلد على الاقتراض، نظرا لارتفاع تقييمات المخاطر. وقد أدى ذلك الوضع إلى حلقة مفرغة كان لها تأثير كبير على آفاق النمو والتنمية.

١١١ - وأضاف أن الإصلاح المتواضع للجنة الخبراء ينبغي أن يتم عن طريق إعطاء اللجنة نصا وروحا سلطة حقيقية وشرعية كهيئة حكومية دولية تعبر عن وجهات نظر جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة. وينبغي أن يكون هناك تشاور حقيقي وهادف مع الدول الأعضاء فيما يتعلق بتعيين أعضاء اللجنة وتوفير المزيد من الموارد.

١١٢ - السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن التجارة هي أداة حيوية لتحقيق النمو المستدام في الأجل الطويل. ومن المهم من أجل الاستفادة الكاملة من إمكانات التجارة، الحفاظ على نظام تجاري عالمي عادل ومنفتح ومتعدد الأطراف ويستند إلى قواعد وغير تمييزي وغير ميسر يسهم في تحقيق النمو والتنمية المطردة، وخاصة في البلدان النامية.

١١٣ - وذكر أن التجارة تضطلع بدور حاسم في القضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٣٠ وإحداث تحولات جذرية في الاقتصادات والمجتمعات والنظم الإيكولوجية والبيئة. وهي تشكل مصدرا رئيسيا من مصادر تمويل التنمية وتتيح فرصا هائلة للعمالة المنتجة، والتنويع وعمليات تحسين التكنولوجيا. وتعتبر الخدمات بمثابة العمود الفقري للاقتصاد وتؤدي دورا رئيسيا في تعزيز الصحة والتعليم والابتكار وتطوير الهياكل الأساسية وفرص الوصول إلى خدمات الطاقة والتمويل والنظام الإيكولوجي الرقمي. وبالنظر إلى أن العديد من الفقراء يعيشون في المناطق الريفية، فإن التجارة الزراعية تساهم في الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي.

١١٤ - وأفاد بأن إيران كبلد يعمل على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، تعترف بأهمية النظام التجاري المتعدد الأطراف وتعتبر هذا الانضمام أداة لتحقيق التنمية. وينبغي أن يستند انضمام البلدان النامية إلى قواعد واضحة ومعايير موضوعية ثابتة. وينبغي التعجيل بعملية الانضمام وتنفيذها

١٠٨ - وأشار إلى أن المناقشات في أديس أبابا كانت صريحة ومفتوحة بطريقة كان من الصعب في بعض الأحيان تحقيقها خلال العمليات اليومية للأمم المتحدة. بيد أن خطة عمل أديس أبابا تبين استمرار عدم استعداد العالم المتقدم النمو للنظر بجدية في مسألة تمويل التنمية.

١٠٩ - وذكر أن التدافع الذي نجم عن توزيع الوثيقة الختامية أثار تساؤلات حول ما إذا كانت الأمانة العامة قد أضفت إليها شيئا ما، لأنها لم تكن مثيرة للاهتمام عندما صدرت لأول مرة في أديس أبابا. ومع ذلك، فقد كانت هامة ومفيدة، وتحتوي على عدة مجالات من التقدم الملموس. بيد أنها ستذكر بقدر ما تضمنته وليس بقدر ما لم تتضمنه. ويعتبر الجزء المتعلق بالتزامات المعونة الذي يعتبر محييا للأمال بشدة، الفشل الوحيد الأكثر وضوحا.

١١٠ - وأفاد بأن المسألة الأهم هي مسألة الضرائب العالمية، التي تمثل فرصة تاريخية ضائعة. ولا تزال البلدان النامية تتزرف من الأموال بسبب التهرب من دفع الضرائب أكثر مما تلقاه من المساعدات، ولكن المؤتمر لم يستفد من الزخم للعمل على إضفاء الطابع الديمقراطي على المناقشات بشأن وضع القواعد والمعايير العالمية في مجال الضرائب. ورغم وجود اتفاق بشأن بعض التعزيز الرمزي للجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، فقد انتهى المؤتمر إلى إضفاء الطابع الرسمي على الوضع الراهن، باستبعاد أصوات عدد كبير من البلدان بصورة فعالة. وفي القيام بذلك، فإنه قد عمل على إضعاف التعددية وتقويض فكرة العالمية. وقد تم عرض هذه الفكرة الهامة كخطاب مريح واعتُبرت من قبل أنصارها منافية لامتيازهم الراسخة والخالصة فوق الآخرين، وتعزيز مباراة لا ينتصر فيها أحد بشأن قضية تحظى باهتمام مشترك من خلال توفير بناء القدرات استجابة للمطالب المتعلقة بالحصول على مقعد على الطاولة على قدم المساواة.

وغيرها، يعاني من الحرمان من الاستفادة من هذه المبادرات، من بين أمور أخرى بسبب العقوبات الاقتصادية الأحادية المفروضة عليه من قبل بعض الدول. وقد حالت تلك العقوبات دون استيراد السودان البذور المحسنة والمعدات الزراعية وأضرت بصادراته. ويتطلع وفده إلى تحقيق نظام اقتصادي دولي موثوق في أعقاب اعتماد خطة عمل أديس أبابا وخطة عام ٢٠٣٠.

١١٨ - السيد جوهرة (الجمهورية العربية السورية): قال إن قطاع التجارة أصبح يحظى باعتراف عالمي كمحرك للتنمية. ويترتب على ذلك التصدي لتسييس عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتقييد وصول المنتجات الزراعية من البلدان النامية إلى الأسواق العالمية. وقد ضمن وفده تقرير الأمين العام عن التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية (A/70/152) رأي بلده المبدئي الرافض لهذه التدابير، كما تضمنت الرسالة التي وجهها وفده مؤخرا إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (A/69/930-S/2015/414)، رد حكومته بالتفصيل على القرارات الأوروبية والأمريكية القاضيين بتمديد تدابيرهما الاقتصادية أحادية الجانب ضد سورية حتى عام ٢٠١٦. وهي التدابير التي تستهدف اقتصاد سورية ومؤسساتها الحيوية كالمصارف والصحة والاستثمار والكهرباء والتجارة في وقت كانت فيه الجمهورية العربية السورية تكافح من أجل الاستجابة للاحتياجات الإنسانية لضحايا الإرهاب.

١١٩ - وذكر أن من غير المعقول أن تحاول أجهزة تابعة للأمم المتحدة، مثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وصف الضرر الناجم عن هذه التدابير بأنه "بغير قصد". وتحظر قرارات الأمم المتحدة بشكل مطلق فرض كل أنواع التدابير الاقتصادية والمالية والتجارية أحادية الجانب

دون عراقيل سياسية. وينبغي ألا يطلب إلى البلدان المنضمة تقديم التزامات تتجاوز مستوى تنميتها والقواعد الحالية لمنظمة التجارة العالمية.

١١٥ - وأشار إلى أن خطة عام ٢٠٣٠ تحت الدول بقوة على الامتناع عن سن وتطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية أحادية الجانب تتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتعرقل التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما في البلدان النامية. وتنتهك هذه التدابير حق أي دولة ذات سيادة في السلام والتنمية والأمن، وتنتهك مبدأ التعايش السلمي بين الدول ذات السيادة، وتشكل تهديدا مستمرا لاستقرار البلاد. كما إنها تعدى على حق الشعوب في حرية التجارة والملاحة، وعلى قواعد النظام التجاري المتعدد الأطراف.

١١٦ - السيد دهب (السودان): قال إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب التغلب على التحديات التي تواجهها البلدان النامية في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية والتمويل والتجارة الدولية. ومن بين أوجه القصور في النظام المالي العالمي، عدم وجود تمثيل عادل للبلدان النامية. ويجب أن يكون هناك نظام تجاري متعدد الأطراف أكثر عدلا وتذليل العقبات التي تحد من قدرة الدول النامية على الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية.

١١٧ - وذكر أن الديون الخارجية تقف حجر عثرة أمام التنمية في العديد من البلدان، وتحبس الموارد التي يجب أن تستثمر في التنمية. ويعاني بلده من عبء الديون التي عملت على انخفاض معدلات التنمية وإطالة أمد الصراعات الداخلية كما حدثت من قدرة البلد على الاستفادة من المساعدة الإنمائية الرسمية. واستمر السودان الذي يعتبر مؤهلا للاستفادة من مبادرات البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

أساسيا، وهذا هو السبب في أن الحكومة تعمل على تعزيز الإدماج المالي ورقمنة وسائل الدفع، وهو مجال يمكن أن تضطلع فيه الشركات بين القطاعين العام والخاص بدور رئيسي. ويعمل وفد بيرو على ترويج قرار بشأن هذا الموضوع المهم جدا حتى يتسنى لمنظومة الأمم المتحدة ألا تكتفي بمتابعة تنفيذ الغايات والالتزامات واستعراضها فحسب، بل أن تقوم كذلك بكفالة الاتساق بين مختلف المبادرات المتخذة في إطار شراكة عالمية متجددة من أجل التنمية المستدامة .

١٢٢ - وأفاد بأن هناك في بيرو، تحديات خطيرة أمام معالجة القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وعلى الرغم من تصنيف بيرو كبلد متوسط الدخل، فإن هناك أوجها لعدم المساواة وقيودا هيكلية تعوق قدرتها على الاستثمار وإعادة التوزيع. وتعتبر بيرو أيضا معرضة بشكل خاص لتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي والتقلبات في أسعار صادراتها من السلع الأساسية، وكذلك لآثار تغير المناخ، وذلك بسبب التنوع البيولوجي الهائل فيها.

١٢٣ - وأشار إلى أن أكثر من ٧٠ في المائة من فقراء العالم يقيمون في البلدان المتوسطة الدخل. وهم يتأثرون سلبا من استخدام معايير الدخل المتوسط لتقييم توزيع المساعدة الإنمائية الرسمية وتفضيلات التعريفات الجمركية. ويتعارض هذا النظام مع مبدأ عدم التخلي عن أحد. وينبغي للجنة الثانية أن تعجل بمتابعة الالتزامات التي تم التعهد بها في أديس أبابا، وخاصة في قياس الفقر متعدد الأبعاد، وفقا للهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة.

١٢٤ - وأضاف أن هناك حاجة إلى تجديد الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة لتعزيز زيادة التعاون الفني وإمكانية الوصول إلى التكنولوجيا، فضلا عن تهيئة بيئة دولية مواتية للتنمية المستدامة. وتركز بيرو على التكامل التكنولوجي

ضد الدول النامية. وتنطوي محاولات إعادة تسمية هذه التدابير بأسماء مختلفة، مثل "العقوبات الذكية"، التي فرضت ممن يدعون زيفا بأنهم "مجموعة أصدقاء الشعب السوري" على مخالفة تامة لمضامين قرارات الأمم المتحدة. ويتطلب رصد آثار هذه التدابير كفاءة مهنية عالية بذكر القطاعات المستهدفة وتحليل آثارها المباشرة وغير المباشرة مع الابتعاد عن التسييس. ومع دخولنا مرحلة تاريخية جديدة عقب اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، يتعين على المجتمع الدولي إيلاء الأولوية لإلغاء التدابير الاقتصادية الأحادية ضد الدول النامية.

١٢٠ - السيد ميزا-كوادرا (بيرو): قال إنه نظرا لأن بيرو نفذت برنامجا طموحا للتحويل في جيل واحد فقط، فقد عرف شعبها أن تحقيق تغيير كبير هو أمر ممكن. وقد كانت التغييرات تستند إلى الإدارة الاقتصادية الكلية السليمة واحترام سيادة القانون. وتم تعزيز الاقتصاد من خلال الاستثمار الخاص والانفتاح على التجارة الدولية، مما أدى إلى تحقيق النمو المطرد بمعدل يقرب من ٦ في المائة سنويا منذ أوائل القرن الحادي والعشرين .

١٢١ - وذكر أن بيرو تمكنت بالتالي من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي عام ٢٠٠٠، كان أكثر من نصف مواطني بيرو من الفقراء. وفي الوقت الراهن، يمثل الفقراء أقل من ربع السكان. ومع ذلك، فإن شعب بيرو يدرك أن هناك حدودا للقدرات، بسبب القضايا الهيكلية والنظامية في كثير من الأحيان. ولا يكفي النمو الاقتصادي وحده لتحقيق التنمية المستدامة. ولهذا السبب، فإن حكومة بيرو قد اعتمدت استراتيجية للتنمية الوطنية تستند إلى الإدماج الاجتماعي وإلى الفكرة القائلة إن الإدماج يؤدي إلى النمو. ويعتبر المواطنون بمثابة العناصر الفاعلة الرئيسية، بسبب قدراتهم على تنظيم المشاريع. ويعتبر تكافؤ الفرص أمرا

الصغيرة وأقل البلدان نموا لأنها تقلل من تكاليف التجارة وتزيد من الطاقات والقدرات على المشاركة الفعالة في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وفي هذا السياق، تدعو فانواتو جميع الشركاء من البلدان النامية والمتقدمة النمو إلى العمل على تعزيز الشراكات القائمة وإنشاء شراكات جديدة من شأنها أن تساعد الدول الجزرية الصغيرة وأقل البلدان نموا على توسيع نطاق قدراتها التجارية وفي الحد من الحواجز الهيكلية التي تعوق التجارة.

١٢٨ - وأعرب عن ترحيب فانواتو بإنشاء مرفق اتفاق تيسير التجارة، الذي يشكل مبادرة مشجعة من شأنها أن تدعم تنفيذ الاتفاقات التجارية. وتتسم المعونة من أجل التجارة بأهمية بالغة، ويجب تنفيذ مبادراتها.

١٢٩ - وأشار إلى أن قطاع الخدمات في الدول الجزرية الصغيرة النامية قد نما بسرعة في السنوات الأخيرة. بيد أن هذا النمو غير مستقر ولم يستفد منه سوى جزء صغير من السكان؛ وفي بعض الحالات، يشكل قطاع الخدمات ٧٠ في المائة من الاقتصاد، بينما لا يعمل في هذا القطاع إلا ٣٠ في المائة فقط من السكان. ولا تزال الغالبية العظمى تعمل في القطاع الزراعي على مستوى الكفاف عموماً. ورغم وجود الهياكل الأساسية التي تسهل التجارة في الخدمات، فإن من الجوهري أيضاً توسيع الروابط بين قطاعي الخدمات والزراعة، مما سيوفر إمكانات كبيرة للتنمية المستدامة. كما إن من الضروري تحول اقتصادات البلدان النامية من المواد الخام إلى منتجات ذات قيمة مضافة بميزة تنافسية، من أجل تحقيق أقصى قدر ممكن من المكاسب الاقتصادية.

١٣٠ - السيدة يشماغامبيتوفا (كازاخستان): قالت إن الأزمة الاقتصادية العالمية قد أظهرت بوضوح الحاجة إلى وجود آليات فعالة للحفاظ على التوازن بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة. وتحقيقاً لهذه الغاية، تسعى حكومة

وجهود البحث والتطوير. وتعمل مجموعات الابتكار الإقليمية والروابط الإنتاجية على دمج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. وفي هذا السياق، ترحب بيرو بإنشاء آلية تيسير التكنولوجيا.

١٢٥ - السيد بوخفالد (فانواتو): قال إن التجارة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة ذات القدرة المحدودة على الاستفادة من وفورات الحجم، توفر إمكانية الوصول إلى الأسواق الكبيرة. ولدى الدول الجزرية الصغيرة منتجات وخدمات قادرة على المنافسة في السوق العالمية، على نحو ما تجلى مؤخراً في مياه فيجي ولحوم البقر من فانواتو. بيد أن الحواجز غير الجمركية لا تزال تشكل تحدياً كبيراً. وهناك حاجة إلى بذل الجهود والتعاون للتغلب على الاختلافات في الأنظمة والتدابير غير التعريفية الأخرى من أجل تيسير التجارة من خلال تبسيط التشريعات الوطنية والدولية.

١٢٦ - وذكر أن تيسير التجارة الدولية يعتبر في الواقع شرطاً أساسياً للتغلب على محدودية قدرة الدول الجزرية الصغيرة على استفاد وفورات الحجم. وعليه فإن فانواتو ترحب بالاتفاق المتعلق بتيسير التجارة كخطوة في الاتجاه الصحيح. وما فتئت المؤسسات الإقليمية في المحيط الهادئ تعمل على تخفيض تكاليف التجارة، وتم إحراز بعض التقدم الملموس. ولا بد من أن تراعي جولة الدوحة الإنمائية على وجه التحديد الحالة الخاصة لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٢٧ - وأفاد أن القدرات الإنتاجية في البلدان النامية، وخاصة في الدول الجزرية الصغيرة وأقل البلدان نموا، بحاجة أيضاً إلى المعالجة والتعزيز. ولا يزال توفير الهياكل الأساسية الرئيسية وصيانتها مثل الموانئ والطرق ومحطات توليد الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات باهظ التكاليف. بيد أن هذه الهياكل الأساسية تعتبر أمراً أساسياً للدول الجزرية

هذه المشكلة من خلال الجزاءات والتوترات الجارية المتبادلة بين العناصر الفاعلة العالمية والشركاء التجاريين الرئيسيين لكازاخستان. لكن ذلك لم يردع كازاخستان عن مواصلة العمل على تكييف استراتيجياتها وفقا للظروف السائدة دون إغفال تطلعاتها.

١٣٣ - وفيما يتعلق بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية في خطة عمل أديس أبابا، أشارت إلى أن كازاخستان تقوم بوضع اللمسات الأخيرة على عملية إنشاء وكالة وطنية للمساعدة الإنمائية الرسمية. وتعتبر كازاخستان البلد المساهم الصافي الوحيد في آسيا الوسطى، الذي يقوم بتقديم المساعدات الإنسانية سواء على الصعيد الثنائي أو من خلال قنوات متعددة الأطراف.

١٣٤ - وأضافت أن كازاخستان اتخذت خطوات عملية فيما يتعلق بإعادة إعمار أفغانستان، وقامت بتخصيص ٢،٣٨ مليون دولار لتشييد الهياكل الأساسية الاجتماعية هناك، وتقديم ١٧ مليون دولار من المساعدات الغذائية الإنسانية و ٥٠ مليون دولار لتدريب ١٠٠٠ طالب أفغاني في الجامعات في كازاخستان.

١٣٥ - ومضت تقول إن كازاخستان باعتبارها أكبر بلد غير ساحلي، مهتمة بتحسين الهياكل الأساسية وزيادة قدرة جميع الدول الضعيفة جغرافيا على عبور السلع إلى الأسواق الدولية. وسيوفر خط السكك الحديدية من كازاخستان وتركمانستان وجمهورية إيران الإسلامية إلى الخليج الفارسي، التي بدأ العمل به في عام ٢٠١٤، نقل ما يصل إلى ١٠ ملايين طن من البضائع سنويا. وثمة خط آخر للسكك الحديدية عبر أوزبكستان وتركمانستان وجمهورية إيران الإسلامية وسلطنة عمان وقطر عمل أيضا على زيادة قدرة العبور الدولية في المنطقة زيادة كبيرة.

كازاخستان إلى إجراء إصلاحات مؤسسية ترمي إلى كفاءة توفير الخدمات العامة؛ والتصنيع والتنويع؛ وتحقيق التنمية الوطنية من أجل مستقبل مشترك؛ وإنشاء دولة شفافة وليبرالية وخاضعة للمساءلة وقائمة على سيادة القانون.

١٣١ - وذكرت أن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية قد اعتمدت رسميا شروط انضمام كازاخستان إلى هذه المنظمة في اجتماع المجلس العام المنعقد في تموز/يوليه ٢٠١٥. وسوف تحتاج كازاخستان إلى التصديق على القبول بحلول نهاية العام من أجل أن تصبح رسميا عضوا في منظمة التجارة العالمية، مما يؤدي إلى الانتهاء من العملية التي بدأت في عام ١٩٩٦، عندما تقدمت كازاخستان لأول مرة بطلب الانضمام إلى المنظمة. ويعتبر الانضمام نتاج العديد من الخطوات العملية، بما في ذلك الإصلاحات الاقتصادية والقانونية التي تم الاضطلاع بها لإعداد البلد لاستخلاص أقصى فائدة ممكنة من هذا الترتيب التجاري العالمي المتعدد الأطراف المتمثل في منظمة التجارة العالمية. وسيكون للانضمام أثر اقتصادي ونظامي وإنساني كبير، تشمل فوائده توفير فرص العمل وزيادة الدخل. وستسعى كازاخستان كعضو جديد في المنظمة، إلى إجراء إصلاحات صعبة عدة لكنها ضرورية، من شأنها أن تزيد من مزايا العضوية إلى أقصى حد ممكن، وتتيح للبلد أن يتعامل مع الآخرين دون عوائق.

١٣٢ - وأفادت بأنه في حين أن العزلة الجغرافية عن الأسواق العالمية وفرص الوصول دون عوائق إلى التجارة الدولية تشكل عقبات كبيرة تعترض تحقيق التنمية، فإن بإمكان التكامل الاقتصادي والتعاون مع الشركاء الدوليين تغيير هذا الوضع. ومع ذلك، فإن التباطؤ الاقتصادي العالمي والصعوبات المالية في عدد من الأسواق قد وضعت ضغطا نزوليا هائلا على أسعار الطاقة والمواد الخام. وقد تفاقت

١٤٠ - وذكر أن تدابير التمويل المبتكر، التي أثبتت فعاليتها مرارا وتكرارا، هي أمور أساسية لخطة عام ٢٠٣٠. ويجب توسيع استخدامها، بما في ذلك من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والقطاع الخاص والمنظمات الخيرية. ولا بد من تعبئة الموارد المحلية من خلال الإصلاح الضريبي وتحسين الحوكمة وتعزيز سيادة القانون واتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الفساد وتنفيذ سياسات ترمي إلى معالجة التدفقات المالية غير المشروعة وترتبط بالسياسات الإنمائية المناسبة.

١٤١ - وأشار إلى أنه يجب أيضا تهيئة بيئة مواتية للاستثمار. وينبغي لمجتمع المانحين بالتالي أن يدعم تنفيذ الشروط اللازمة لدعم تنظيم المشاريع واجتذاب رؤوس الأموال الخاصة.

١٤٢ - وأضاف أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ينطويان على إمكانات كبيرة للنمو وإيجاد فرص العمل. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تقدم الدعم المناسب لمثل هذا التعاون، لا سيما للجهود التي تبذلها البلدان النامية.

١٤٣ - ومضى يقول إن البلدان المتوسطة الدخل بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى التعاون المحدد الأهداف الذي يتلاءم مع احتياجاتها المحددة من التمويل وطموها لدفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية على الصعيد الإقليمي. وبناء على ذلك، ينبغي إعادة تعديل التعاون مع البلدان المتوسطة الدخل، من أجل تزويدها بالدعم الموجه وزيادة مشاركتها في آليات الحوكمة العالمية.

١٤٤ - وختتم كلامه بقوله إنه ينبغي أن تكون أفريقيا في مركز التعاون الإنمائي الدولي نظرا لمواردها وأصولها. بيد أن أفريقيا متخلفة إلى حد كبير في مجال التنمية البشرية. وفي هذا الصدد، يكرر وفد المغرب ندائه لوضع خطة لدعم التحول الاقتصادي في أفريقيا تشمل التمويل المستقر والذي يمكن التنبؤ به والآليات اللازمة لتقييم تنفيذه. وتهدف هذه

١٣٦ - وذكرت أن حكومة كازاخستان قامت بإنشاء مركز مالي دولي في أستانا سيستخدم مرافق معرض ٢٠١٧، وسيكون له إدارة مستقلة ويعمل وفقا لمبادئ القانون البريطاني، ويستخدم اللغة الإنكليزية كلغة رئيسية. وبعد معرض ٢٠١٧، تقترح الحكومة إنشاء مركز دولي في أستانا، تحت رعاية الأمم المتحدة، من أجل تطوير التكنولوجيات الخضراء والمشاريع الاستثمارية. وسيعمل المركز على تيسير تطوير التكنولوجيا ونقلها إلى البلدان النامية.

١٣٧ - وأفادت بأن كازاخستان طرحت مبادرة في مؤتمر القمة الأخير لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تتضمن اقتراحا ينص على قيام جميع الدول الأعضاء بتخصيص ١ في المائة من إنفاقها العسكري لصندوق خاص لأهداف التنمية المستدامة.

١٣٨ - وختمت كلامها بقولها إن كازاخستان على مدى العقد الماضي، قد اجتذبت أكثر من ٢٠٠ بليون دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يعطى مؤشرا على إمكانيات الاستثمار العالية في البلاد.

١٣٩ - السيد بن ملوك (المغرب): قال إن التمويل يمثل التحدي الأكبر الذي يواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك فإن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة أمر ضروري. ويتعين على المجتمع الدولي أن يعمل على الوفاء بالالتزامات الواردة في خطة عمل أديس أبابا من أجل كفالة التمويل الملائم للتنمية المستدامة. ولذلك، فإنه يجب على الجهات المانحة أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الديون والوصول إلى الأسواق ونقل التكنولوجيا. وقبل كل شيء، يجب عليها أن تنفذ سياسات نقدية ومالية وتجارية مواتية للتنمية.

المستدامة الجديدة الطموحة. وتتسم تعبئة الموارد المحلية بأهمية حاسمة لكفالة استدامة الجهود الإنمائية. ولذلك، فإن الولايات المتحدة ملتزمة بتحقيق زيادة كبيرة في الدعم المقدم لبناء نظم فعالة للإيرادات والنفقات وتعمل مع شركائها الأفارقة لمنع حركة العائدات المتأتية من الفساد والجريمة عبر الحدود، بما في ذلك من خلال الشراكة بين الولايات المتحدة وأفريقيا لمكافحة التمويل غير المشروع.

١٤٧ - وأفادت بأن النساء يمثلن العوامل المحركة الرئيسية للنمو الواسع النطاق والشامل للجميع، والتفاهم الذي يتسم بأهمية حاسمة في تعبئة الموارد المحلية. ويمكن أن تؤدي السياسات التي ترمي إلى إطلاق الإمكانات الاقتصادية للمرأة إلى تعزيز الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة تصل إلى ١٢ في المائة.

١٤٨ - وأشارت إلى أنه بدلا من إعادة فتح الباب لنقاش مفعم بالحيوية الذي أدى إلى نتائج ناجحة في أديس أبابا، سيكون من المهم، المضي قدما في تركيز الجهود على التنفيذ. وأعربت في هذا الصدد، عن تقدير وفدها للفرص المتاحة لمناقشة عمليات المتابعة والاستعراض المبنية في خطة عمل أديس أبابا، بما في ذلك المنتدى السنوي الجديد المعني بمتابعة تمويل التنمية. وسيشارك مشاركة بناءة في هذا الجهد مع السعي في الوقت نفسه إلى تجنب أي تكرار في عمل اللجنة الثانية.

١٤٩ - وأضافت أن النمو يمكن أن يكون أقوى وأكثر توازنا. وقد أدى التضييق المتوقع للسياسة النقدية في بعض الاقتصادات المتقدمة النمو والاضطراب المالي في بعض الاقتصادات الناشئة الكبيرة إلى إثارة الشكوك. بيد أنه سيكون من الخطأ، أن ندع ذلك يقوض الإرادة السياسية لاستكمال الإصلاحات الهيكلية اللازمة ومواصلة تنويع الاقتصادات التي تعتمد على صادرات السلع الأساسية.

الخطة إلى المساهمة في بروز أفريقيا كمركز للنمو العالمي قادرة على توليد تمويلها بنفسها وتقليل اعتمادها على المصادر الخارجية.

١٤٥ - السيدة درديان (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الولايات المتحدة، باعتبارها أكبر الجهات الثنائية في العالم لتقديم المساعدة الإنمائية، لا تزال ملتزمة بدعم البلدان الشريكة من خلال المعونة الفعالة والشفافة التي تستهدف أكثر الفئات ضعفا، وتوجه ثلث ما تقدمه من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا والبلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى. وتمثل الموارد الخاصة حاليا نصيبا من التمويل الموجه للبلدان النامية أكبر بكثير من المساعدة الإنمائية الرسمية. بيد أن ذلك لم يكن بسبب تقلص المساعدة الإنمائية الرسمية التي تعتبر في الواقع، عند مستويات مرتفعة تاريخيا. بل هو بالأحرى مؤشر على النجاح الذي تحقق في توفير الموارد للتنمية الاقتصادية. ويجري جمع مبالغ أكبر من المال من الاقتصادات النامية، ويجري نقل المزيد من الأموال عبر الحدود من خلال التجارة والاستثمار. ورغم أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال موردا هاما بالنسبة لأولئك الأقل قدرة على الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية، فقد اعترفت خطة عمل أديس أبابا بحق بأن المساعدة الإنمائية الرسمية ستكون على نحو متزايد بمثابة عامل حافز لإطلاق موارد القطاع الخاص. وتعتبر التيارات المدججة، مثل ضمانات المخاطر أو الشراكات بين القطاعين العام والخاص، أمثلة جيدة على ذلك. كما يمكن أن تؤدي المساعدة الإنمائية الرسمية إلى عون البلدان النامية أيضا على زيادة إيراداتها الخاصة.

١٤٦ - وذكرت أن خطة عمل أديس أبابا تجسد اعتراف المجتمع الدولي بأن الموارد المحلية والاستثمار الخاص والمساعدة الإنمائية تضطلع جميعا بدور في تحقيق أهداف التنمية

كاف. وترحب الولايات المتحدة أيضا بالمناقشة الجديدة حول إنشاء منطقة تجارة حرة على نطاق القارة الأفريقية، مما يعكس الوعي بإمكانيات التجارة بين الدول النامية لتعزيز النمو والتنمية. ومع اقتراب المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية، ينبغي لأعضاء هذه المنظمة مراعاة تقسيم العمل بين المنظمات الدولية والتصرف بحذر إزاء القضايا التي تدرج ضمن اختصاص منظمة التجارة العالمية، وخاصة في هذه المرحلة الحساسة الحالية من المناقشات.

١٥٢ - السيد بانكول (نيجيريا): قال إن هناك حاجة إلى نظام تجاري عالمي منفتح وغير تمييزي ومنصف ومتعدد الأطراف ويستند إلى قواعد، وإلى تحرير التجارة بصورة مجدية، من أجل حفز وتنشيط النمو الاقتصادي والتنمية. ولذلك فإن نيجيريا تدعو إلى التعجيل بانتهاء جولة الدوحة.

١٥٣ - وذكر أن حكومته قامت بتصميم خطة اقتصادية شاملة للجميع تعترف بالتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر بوصفهما من أهم العوامل المحركة للنمو والتنمية المستدامة. وقد بذلت جهودا متضافرة لتنويع القطاعات غير النفطية، مثل صادرات المحاصيل الزراعية والتنقيب عن المعادن الصلبة.

١٥٤ - وأفاد بأن التحويلات تشكل مصدرا رئيسيا لتمويل التنمية في البلدان النامية، وتوفر مصدرا من مصادر التمويل الخارجي الذي يمكن أن يعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وخاصة في مجالات التعليم والصحة والحد من الفقر. وينجم عن التحويلات تأثير إيجابي جدا على الاقتصادات الوطنية للبلدان النامية، ولا يمكن التأكيد بما فيه الكفاية على الدور الذي يمكن أن يؤديه المهاجرون كمصادر أو ميسرين للمعارف والتكنولوجيا، وكروابط تجارية واستثمارية. وتتطلب الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز التحويلات اتخاذ إجراءات على صعيد السياسة العامة، وتطوير وتنويع القطاع المالي والاستثمار الخاص.

١٥٠ - وأردفت أن من المهم الاتفاق على الحاجة الماسة إلى إبقاء أسواق رأس المال تعمل بفعالية، وعلى أهمية الحصول على الإقراض من أجل التنمية. وقد قامت الولايات المتحدة كجهة دائنة، بتخفيف كبير لعبء الديون، بما في ذلك من خلال مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، وشاركت من خلال العمل الجماعي مع الدول الدائنة الأخرى، في ما يقرب من ٣٥٠ عملية لمعالجة الديون لصالح الدول المنكوبة من خلال نادي باريس. وأعربت عن عزم وفدها على إيجاد وسيلة لمناقشة تلك القضايا دون الغوص في خلافات موثقة جيدا حول إعادة هيكلة الديون السيادية. وينبغي أن يكون التركيز على المجالات المحتملة للتوافق والعالم الأوسع من القضايا المرتبطة بالدين.

١٥١ - ومضت تقول إن التجارة لا تزال محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي العالمي والرخاء والتنمية. ولا بد من مواصلة تحرير التجارة، وتعميق البيئة التجارية الدولية القائمة على القواعد ومقاومة النزعة الحمائية. وقد أوضح الاستنتاج الذي تم التوصل إليه مؤخرا في المفاوضات التجارية للشراكة عبر المحيط الهادئ أن الولايات المتحدة ليست وحدها في هذه القناعة؛ وأن العديد من البلدان النامية والمتقدمة النمو يشاطرون هذا الرأي. ولا يزال هناك إمكانات كبيرة للتنمية غير مستغلة في التجارة فيما بين البلدان النامية، على كل من الصعيدين العالمي والإقليمي. وتلتزم الولايات المتحدة بتحقيق هذه الإمكانيات من خلال البرامج التي تبني القدرات التجارية وغيرها من جهود تيسير التجارة، بما في ذلك بدء نفاذ اتفاق تيسير التجارة وتنفيذه. ومما يبعث على الارتياح أن نرى اهتماما متزايدا بالتجارة البينية داخل المناطق، بما في ذلك من خلال التحليلات التي تنبثق من منظومة الأمم المتحدة، ووعيا متزايدا بأهمية الخدمات للتجارة البينية داخل المناطق. ولم يكن ذلك يحظى حتى وقت قريب باهتمام

الإففاق العام، بما في ذلك في مجالي الصحة والتعليم. ولا يمكن المبالغة في تأكيد أهمية القدرة على سداد الديون الخارجية لتحقيق الأهداف الوطنية، بما في ذلك تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

١٥٩ - وأشار إلى أن التدفقات المالية غير المشروعة إلى الخارج تعد نكسة كبيرة للنمو الاقتصادي في أفريقيا. وتشير بعض التقارير، إلى أن التدفقات الخارجة من أفريقيا بين عامي ١٩٧٠ و ٢٠٠٨ بلغت ٨٥٤ بليون دولار أو ربما أكثر من ذلك. وتشكل التدفقات غير المشروعة تهديدا خطيرا للتنمية المستدامة. وكان بإمكان الموارد المفقودة أن تدعم الهياكل الأساسية والنمو الاجتماعي والاقتصادي والتنمية. ويتطلب الوضع قيام الأمم المتحدة بعمل جماعي. ويجب على جميع بلدان المقصد وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تسن تشريعات من شأنها تثبيط وجود ملاذات آمنة، فضلا عن وضع قواعد أخرى لردع النقل غير المشروع للأموال. وينبغي للدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أن تفعل ذلك.

١٦٠ - ومضى يقول إن نيجيريا بصدد اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل سد الثغرات واتخاذ تدابير قابلة للإنفاذ لمواجهة التحدي المتمثل في النقل غير المشروع للأموال، بما في ذلك الكشف عن مصادر النقل. ويجب على المجتمع العالمي أن يعمل على تعزيز آليات تفكيك الملاذات الآمنة لعائدات الفساد، وكفالة استرداد الأموال المسروقة وإعادةها إلى بلدانها الأصلية، بما في ذلك نيجيريا.

١٦١ - السيدة ماي لو (الصين): قالت إن من المهم بالنسبة للمجتمع الدولي بعد اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، أن يبقى قضايا سياسات الاقتصاد الكلي قيد نظره وتحسين تنسيق السياسات ذات الصلة، وإيلاء اهتمام وثيق للعوامل

١٥٥ - وأضاف أنه ينبغي تصميم سياسات إنمائية على الصعيدين المحلي والإقليمي للحد من تكاليف المعاملات وتعزيز زيادة الاندماج المالي وتوفير الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفي هذا الصدد، أخذ الاحتكار الذي تتمتع به شركات تحويل الأموال، والذي يحد من المنافسة، بميل إلى زيادة كلفة إرسال الأموال. وينبغي اعتناق أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك مكاتب البريد وتعاونيات الادخار والائتمان ومؤسسات التمويل البالغ الصغر، من أجل توفير منتجات مالية مصممة خصيصا لسكان المناطق الريفية في البلدان النامية.

١٥٦ - وأشار إلى أنه لن يكون من السهل إيجاد نظام جديد من المؤسسات المالية الدولية المستقرة وسريعة الاستجابة. ولا تزال آثار الاختلالات الحالية تقوض قدرة البلدان النامية على الصمود والتصدي للأزمة الاقتصادية العالمية، مما يؤدي إلى زيادة الفقر والجوع وعجز التنمية بوجه عام. وهناك حاجة إلى اتخاذ المزيد من المبادرات الملموسة لسد فجوة التمويل من خلال زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر والوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي أن تركز تدفقات المعونة على الواقع الوطني وأن تكون خالية من الشروط غير الواقعية. وينبغي أن تكون المعونة المقدمة إلى البلدان النامية ذات طابع تكميلي وموجهة نحو تحقيق التنمية مما يمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي وبناء القدرات الوطنية.

١٥٧ - وذكر أن الإصلاح الكلي للنظام المالي العالمي يجب أن يؤدي إلى تعزيز الصمود والشفافية والاستفادة من النظام المالي الدولي. ويجب مقاومة المصالح الوطنية والفتوية الضيقة والتصدي للوضع الراهن المعيب حتى يتسنى تشكيل نظام عالمي جديد ومنصف وشفاف وشامل للجميع.

١٥٨ - وأضاف أن أزمات الديون السيادية أدت إلى تفاقم العجز في الهياكل الأساسية والبطالة وإلى إجراء تخفيضات في

بروتوكولات لتخفيف أعباء الديون مع ٥٠ بلدا في أفريقيا وآسيا ومنطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وقامت بإلغاء ٣٩٥ من الديون المستحقة التي تبلغ قيمتها ٤,٧ بليون دولار.

١٦٥ - وأشارت إلى رئيس جمهورية الصين قد أعلن في مؤتمر القمة الأخير لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، عن آخر الأحداث في سلسلة المبادرات الكبيرة التي اتخذتها الحكومة الصينية لتخفيف أعباء الديون، والتي قامت بموجبها بشطب جميع القروض الحكومية الدولية المعفاة من الفوائد المستحقة من أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية خلال العام الحالي. وستقوم الصين بالوفاء الكامل بالتزاماتها الدولية لتخفيف عبء الديون من أجل مساعدة البلدان النامية على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

١٦٦ - وأضافت أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يحافظ على نظام تجاري متعدد الأطراف يكون حرا ومنفتحا وغير تمييزي ويرفض المعايير والقواعد والأنظمة التجارية الحصرية، من أجل تجنب تفتيت نظام التبادل التجاري للسوق العالمية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعتبر النظام التجاري المتعدد الأطراف ممثلا لمنظمة التجارة العالمية الأداة الرئيسية لقواعد التجارة العالمية، مع تحرير التجارة الإقليمية كتكملة مفيدة.

١٦٧ - ومضت تقول إن الترتيبات التجارية الإقليمية ينبغي أن تتوافق مع قواعد منظمة التجارة العالمية وتساهم في تعزيز النظام التجاري متعدد الأطراف.

١٦٨ - وقالت إن البلدان النامية تحتاج إلى المساعدة على الاندماج في سلسلة القيمة العالمية. ويمكن القيام بذلك على نحو أكثر فعالية من خلال المعونة من أجل التجارة، وبناء القدرات، وتشجيع الاستثمار عبر الحدود الوطنية وتيسير التجارة والاستثمار وتكنولوجيا المعلومات. وينبغي للمجتمع

طويلة الأجل في الاقتصاد العالمي وهيئة بيئة سياساتية مواتية للبلدان النامية.

١٦٢ - وذكرت أن من الضروري إقامة نظام مالي دولي جديد يكون عادلا وشاملا للجميع ومنصفا ومنظما، ومهما لتحسين البيئة الإنمائية الدولية، وتحقيق المستوى الأمثل للشراكات الإنمائية، وتعزيز القدرات الإنمائية لجميع البلدان، وتضييق الفجوة بين بلدان الشمال والجنوب وتحقيق تنمية عادلة ومنفتحة وشاملة للجميع وقائمة على الابتكار. ويجب أن تلتزم الإصلاحات باتباع نهج شامل ومتوازن وتدرجي يركز على تحسين النظام الدولي لإدارة الاقتصاد والمالية؛ وإعطاء الأسواق الناشئة والبلدان النامية تمثيلا أكبر في المؤسسات المالية الدولية والنظام النقدي الدولي؛ والتنفيذ العاجل لحصص صندوق النقد الدولي ومجموعة تدابير إصلاح إدارته لعام ٢٠١٠.

١٦٣ - وأفادت بأنه ينبغي تحسين النظام العالمي للرقابة المالية، وزيادة الرقابة على الاقتصادات المتقدمة النمو التي تستضيف المراكز المالية الكبرى، وعلى سياساتها الاقتصادية الكلية. ويحتاج النظام النقدي الدولي إلى آليات أكثر تطورا لإدارة المعروض من الاحتياطي النقدي والحفاظ على سعر صرف مستقر نسبيا بين العملات الاحتياطية الرئيسية. وينبغي تعزيز مهام المؤسسات المالية الدولية المتعلقة بالتنمية والحد من الفقر، وخاصة فيما يتعلق بتضييق الفجوة بين بلدان الشمال والجنوب.

١٦٤ - وأضافت أن كلما كان أحد البلدان المستفيدة يواجه صعوبة في خدمة الديون الحكومية المستحقة، كانت الصين دائما تجد حلا مناسباً يقلل من العبء على البلد المعني. ومنذ عام ٢٠٠٠، قامت الصين من دون شروط، بشطب سبعة قروض بدون فوائد للبلدان النامية التي لديها علاقات دبلوماسية مع الصين. وقد وقعت الصين حتى الآن،

بين بلدان الجنوب، وأعرب عن استمرار الاهتمام بتنمية أقل البلدان نمواً وتقديم الدعم البرنامجي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة في البلدان النامية لمساعدتها على تطوير تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وتعمل الصين وغيرها من أصحاب المصلحة بجد على تفعيل المصرف الآسيوي للاستثمار في الهياكل الأساسية ومصرف التنمية الجديد التابع لبلدان المجموعة المؤلفة من البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا (مجموعة بريكس). وقد صممت تلك المبادرة وغيرها من المبادرات، مثل مبادرة حزام واحد طريق واحد، التي هي في طور الإعداد في شراكة مع مجموعة من بلدان مستجمعات المياه، من أجل المساهمة بسلع عامة جديدة للتنمية العالمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٨:٠٥.

الدولي أن يقدم الدعم للبلدان النامية في تعزيز تطوير هياكلها الأساسية، والمشاركة في التعاون الدولي بشأن مسألة الطاقة الإنتاجية، من أجل ضخ حيوية جديدة في التجارة العالمية والاقتصاد العالمي.

١٦٩ - وذكرت أنه ينبغي رفع مستوى التعاون الدولي من أجل السيطرة على تقلب أسعار السلع الأساسية، وجعل الصناعات أكثر قدرة على المنافسة، وتحسين إدارة السوق وعملياته، والحد من الاعتماد على السلع الأساسية.

١٧٠ - وأشارت إلى أن تمويل التنمية يشكل بعدا هاما من أبعاد خطة عام ٢٠٣٠. وعلى الرغم من أن التعاون الإنمائي الدولي قد أحرز تقدما منذ عام ٢٠٠٠، فإن التنمية في بلدان الجنوب والشمال غير متوازنة على نحو يرثى له، وتواجه البلدان النامية العديد من الاختناقات التي تعترض تنميتها. وتعتبر تعبئة الموارد الإنمائية الكافية أساسا هاما للتعاون الإنمائي الدولي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكتف تمويل التنمية والعمل معا لمعالجة شواغل البلدان النامية من أجل التوصل إلى نتيجة تعود بالنفع على الجميع. ويجب على الدول المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، ومواصلة تخفيف عبء ديونها وجهود الوصول إلى الأسواق، وبناء روابط أفضل بين المساعدة الإنمائية الرسمية والاحتياجات الفعلية للبلدان المستفيدة، وتوجيه المزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل الحد من الفقر، والصحة والتعليم والهياكل الأساسية.

١٧١ - وأضافت أن الصين هي أكبر البلدان النامية وطرف فاعل ومساهم في التعاون الإنمائي على الصعيد العالمي. وقد بذلت قصارى جهدها لتقديم المساعدات ورؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرة في مجال التنمية لأكثر من ١٢٠ بلدا ناميا. وفي مؤتمر القمة الذي عقد مؤخرا، أعلن رئيس جمهورية الصين عن إنشاء صندوق للمساعدة للتعاون فيما